

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques



جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

أثر تقلبات سعر صرف اليورو على الميزان التجاري الجزائري
-دراسة قياسية لحالة الجزائر(2000-2020) -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

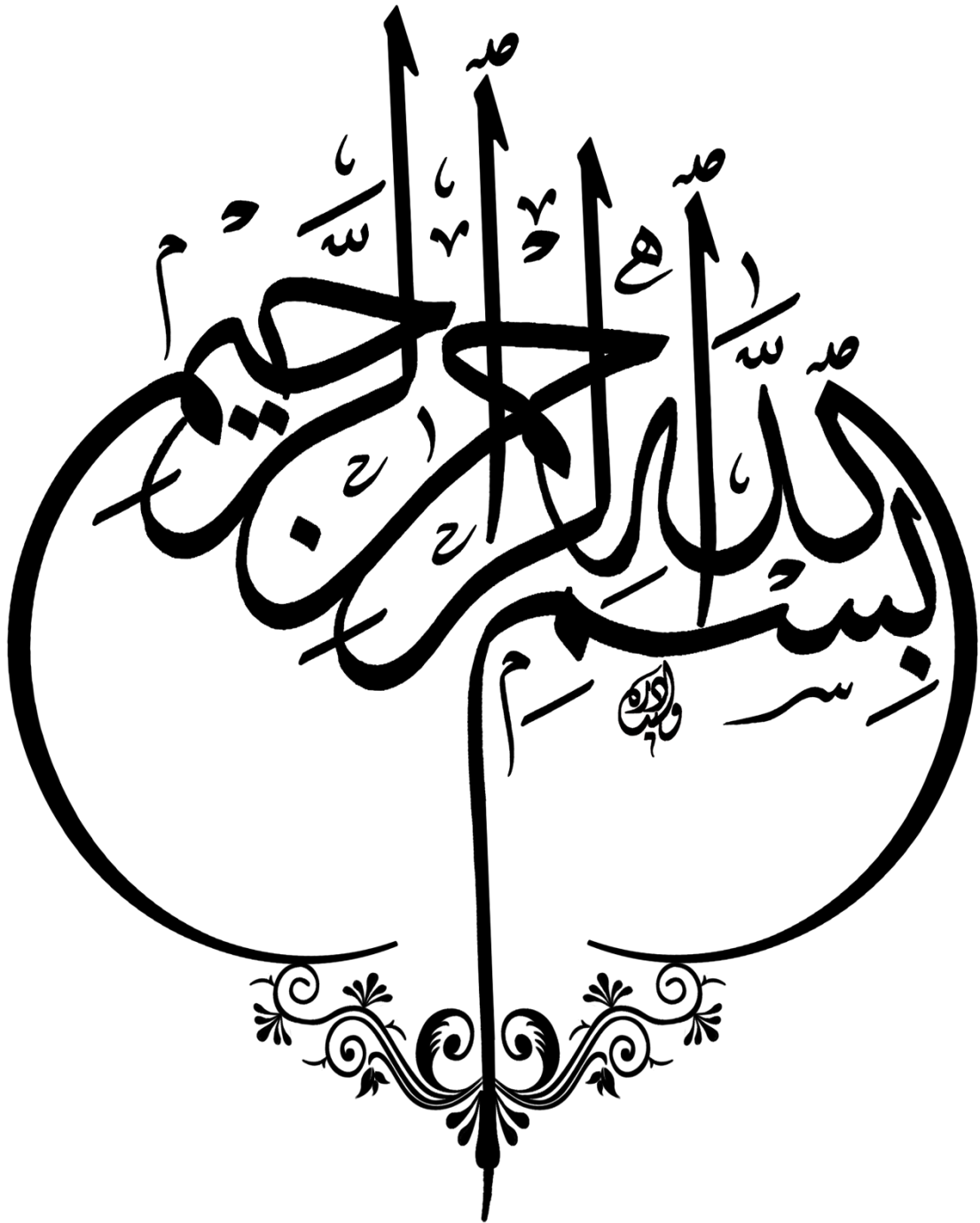
الأستاذ المشرف:
أحمد قايد نور الدين

إعداد الطالب(ة):
بولقمان محمد

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصِّفة	مؤسسة الانتماء
1	بن عبيد فريد	أستاذ محاضر(أ)	رئيسا	جامعة بسكرة
2	أحمد قايد نور الدين	أستاذ	مشرفا	جامعة بسكرة
3	غفال إلياس	أستاذ	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2021 / 2022



شكر و عرفان

الحمد لله حمدا كثيرا على نعمته علينا ظاهرة وباطنه ونشكره على توفيقه إيانا
في إتمام هذا العمل المتواضع.

ولقد حدثنا الله عز وجل على الشكر إذ قال: "واشكروني ولا تكفرون" واقتداء
بالرسول صلى الله عليه وسلم حيث قال: "الشكر قيد الزعمة وسبب دوامها ومفتاح
المزيد منها".

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف " أحمد فايد نور الدين " على
نصائحه

القيمة وتوجيهاته الحكيمة وإرشاداته طوال الوقت التي أثار لنا كل دروب
هذا البحث

نشكر أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا بقراءة هذا البحث لتقويمه
بملاحظاتهم وتوجيهاتهم.

إلى جميع أساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين لم
يبدلوا علينا بعلمهم جزاهم الله خيرا.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر تغيرات أسعار الصرف الدولية على ميزان المدفوعات الجزائري، بحيث تم من خلالها التطرق إلى تطور سعر صرف الدينار الجزائري وتحليل واقع ميزان المدفوعات وقد اعتمدت الدراسة على الأدوات القياسية، وأظهرت النتائج أن ارتفاع حجم احتياطي الصرف وتراجع المديونية تحسن رصيد ميزان المدفوعات، وارتفاع أسعار النفط، كما أن نسبة كبيرة من مداخل الجزائر بالعملة الصعبة تضيع نتيجة اختلاف العملات المتعامل بها بين الصادرات والواردات من خلال هذه الدراسة خلصنا إلى القول أن تنوع الواردات خارج منطقة الأورو يحد من خسائر الصرف الناتجة عن تحويل الدولار مقابل اليورو، كما أن تنوع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات أمر ضروري لتجنب الأزمات النفطية النابعة من انخفاض أسعار النفط.

الكلمات المفتاحية: ميزان مدفوعات، تقلبات أسعار الصرف، يورو، جزائر.

Abstract

This study aims to highlight the impact of changes in international exchange on the balance of payments of Algeria in the period between (2004-2014), so through which to address the evolution of the Algerian dinar exchange and analysis of the price of the reality of the balance of payments The study relied on Standard tools, and the results showed that the improvement in the balance the balance of payments, and the high volume of exchange reserves and declining external debt, the result of high oil prices, as a large proportion of Algeria earned hard currency lost as a result of variation traded currencies between exports and imports .

Keywords: balance of payments, exchange rate fluctuations, euros, Algeria

فهرس الموضوعات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر والعرفان
I	فهرس الموضوعات
II	فهرس الجداول
III	فهرس الأشكال
IV	فهرس الملاحق
أ-هـ	المقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
08	المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف
08	المطلب الأول: عموميات حول سعر الصرف
08	أولاً: مفهوم الصرف
08	ثانياً: أنواع الصرف
10	المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف
16	المطلب الثالث: سوق الصرف
19	المبحث الثاني: عموميات حول الميزان التجاري
19	المطلب الأول: تعريف الميزان المدفوعات
21	المطلب الثاني: مفهوم ميزان التجاري
22	المطلب الثالث: فائض والعجز في الميزان التجاري
25	المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري
25	المطلب الأول: العوامل المؤثرة على ميزان التجاري
26	المطلب الثاني: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري
26	أولاً: مفاهيم عامة حول تغيرات سعر الصرف
27	ثانياً: العلاقة بين تغيرات سعر الصرف والميزان التجاري
30	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	
33	المبحث الأول: تطور ميزان الجزائري التجاري في ظل تقلبات سعر الصرف اليورو
33	المطلب الأول: تطور أنظمة الصرف في الجزائر
33	أولاً: خصائص الاقتصاد الجزائري
34	ثانياً: أنظمة الصرف في الجزائر
38	المطلب الثاني: هيكل الصادرات والواردات في الجزائر
45	المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال 2000-2018
49	المبحث الثاني: نمذجة واختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر صرف اليورو والميزان التجاري في الجزائر بواسطة نموذج ARDL
49	المطلب الأول: المفهوم العام للطريقة الإحصائية المعتمدة
49	أولاً: ماهية النموذج الاقتصادي
52	ثانياً: عموميات حول نموذج ARDL
53	المطلب الثاني: تقدير أثر تقلبات سعر صرف اليورو على الميزان التجاري في الجزائر
59	خلاصة الفصل
61	خاتمة
64	قائمة المصادر والمراجع
69	قائمة ملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
35	طبيعة عناصر السلة المرجحة لقيمة الدينار	01
39	هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة (1999-2014)	02
40	تطور قيمة الواردات من التجهيزات الصناعية للفترة (2009 - 2014)	03
41	أهم المواد الغذائية المستوردة خلال سنتي 2013 و 2014	04
42	هيكل الصادرات خلال الفترة (1999-2014)	05
43	تطور أسعار النفط خلال الفترة (1999 - 2014)	06
46	تطور حالة عناصر الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2018	07
54	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية اختبار (Phillips-Perron)	08
55	نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)	09
56	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	10
57	نتائج اختبار ثبات التباين	11

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
29	يوضح العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري	01
44	تطور إجمالي الصادرات الجزائرية وسعر البترول خلال الفترة (1999 - 2014)	02
47	تطور حالة الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2018)	03
54	نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى	04
55	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)	05
56	التوزيع الطبيعي للبواقي	06
58	نتائج اختبار إستقرارية النموذج	07

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
69	نتائج تقدير معلمات الأجل المصدر	01
70	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل	02
71	اختبارات استقرارية السلسلة BC	03
72	اختبارات استقرارية السلسلة ExC	04

تعتبر النقود أداة للتداول وتحظى بالقبول العام إذا كانت عملة وطنية داخل البلد، أما في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تعيشه الاقتصاديات العالمية، وتشابك العلاقات الاقتصادية وارتفاع معدلات التبادل التجاري، وتعدد العملات المتداولة، توجب وجود آلية واضحة يتم من خلالها تقييم كل عملة من العملات المتداولة مقابل العملات الأخرى، ويطلق على هذه الآلية تسمية سعر الصرف.

إن لأسعار الصرف دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية اليومية مما يفضي بجزمنا بأنه ليس هناك مجتمع يعيش بمنأى عن التأثير بالتغيرات الطارئة في سوق صرف العملات، والذي يزيد من فعالية سعر الصرف هو طابع العالمية الذي تتسم به أسواق الصرف، وعلى هذا الأساس أصبح المجتمع الاقتصادي يعيش تحولات في الأنظمة النقدية، حيث انتقل من سعر الصرف الذهبي إلى نظام استقرار أسعار الصرف ثم نظام تعويم أسعار الصرف. من خلال هذا فإن سعر الصرف يعد مؤشرا هاما ومتغيرا أساسيا له بالغ الأثر في رخاء بلد معين ونظرا لما له من أهمية كبرى جعل العديد من الآراء تختلف حول ماهيته. فقد اعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصاديات العالم، كما يلعب في الوقت نفسه دورا بارزا في قدرة الاقتصاد التنافسي، وبالتالي في وضعية ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم والنمو الحقيقي. ويهدف أيضا للمساهمة في تحقيق مجموعة من الأهداف سعر الصرف على استقرار حركية الاقتصاد. الاقتصادية والمالية. ولا ننسى أن معظم النظريات الحديثة كشفت النقاب على مدى تأثير سعر الصرف على استقرار حركية الاقتصاد.

وبما أن ميزان المدفوعات هو المؤشر الذي يعكس حالة البيئة الاقتصادية للدولة فهو يعطي نظرة ثاقبة عن الضغوط التي تتعرض لها العملة (حركة الصرف عالميا)، وعلى ضوء ما سبق ندرك أهمية دراسة أسعار الصرف وما قد يحصل من تغيرات على مستوى ميزان المدفوعات جراء تغييرها.

وعليه سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أثرت تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات بشكل خاص مع إجراء دراسة تطبيقية على حالة الجزائر لنخرج في الأخير بمجموعة من الحلول الموضوعية التي قد تفيد في تقليل أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات.

إشكالية الدراسة:

ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

إلى مدى يؤثر سعر الصرف وتقلبات سعر الصرف اليورو على الميزان التجاري الجزائري؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية.

1- ما هي أهم المفاهيم الخاصة بسعر الصرف؟

2- هل هناك علاقة بين تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للأورو الميزان التجاري الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

من خلال إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية المتعلقة بها يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

1- يؤثر ارتفاع معدل التضخم المحلي سلبا على ميزان المدفوعات الجزائري أي وجود عالقة عكسية؛

2- يؤدي انخفاض قيمة الدينار الجزائري إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات أي وجود عالقة طردية.

أسباب الدراسة:

تتعد الأسباب التي دفعتنا إلى هذه الدراسة، ومن أسباب اختيارنا له نجد الأسباب الموضوعية والأسباب

الذاتية فنذكر أولا:

أسباب الدراسة الذاتية:

- الميل لاكتشاف موضوع أثر سعر الصرف اليورو.
- اهتمامي الشخصي بموضوع تقلبات سعر الصرف اليورو على الميزان التجاري الجزائري.
- أسباب الدراسة الموضوعية:
- قلة الدراسات التي يتناولها هذا الموضوع.
- محاولة توضيح أثر سعر الصرف وتقلبات سعر الصرف اليورو على الميزان التجاري الجزائري.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية اختيارنا لهذا الموضوع لوجود أهمية كبيرة لصناديق السيادية، وكذا الاستقرار المالي للدول، والدور الكبير الذي تقدمه الصناديق السيادية، تستمد هذه الدراسة أهميتها من الاهتمام المتزايد بدور صناديق الثروة السيادية على المستوى العالمي ففي بادئ الأمر كان جل الاهتمام منصبا على ازدياد حجمها الذي كان ينمو بسرعة عام بعد عام والآن البحث عن السبل والطرق التي تحدد الإطار القانوني المنظم لها كما أن الدراسات عنها لازالت شحيحة.

إن موضوع أسعار الصرف من المواضيع الجديدة مهمة في الحياة الاقتصادية ويمكن توضيح هذه أهمية في ما يلي:

- جميع الدول تسعى للحفاظ على سعر صرف يناسب وضعها الاقتصادي
- سعر الصرف يعتبر أداة يمكن من خلالها معترفة مكانة الدولة الاقتصادية ومن ثم السياسية
- الآثار الكبيرة التي تخلفها تقلبات أسعار الصرف على اقتصاد الدولة

أهداف الدراسة:

- محاولة التحكم في أدوات وطرق البحث العلمي كفيها وكميا.
- تناول موضوع سعر الصرف وتقلبات سعر الصرف اليورو على الميزان التجاري الجزائري وتحليل تفاصيله؛
- التحقق من صحة الفرضيات وكذا إثراء المعرفة العلمية.
- إثراء المكتبة الجامعية الجزائرية بدراسة جديدة تتناول قضية اقتصادية معاصرة وقد تكون حافز لباحثين آخرين للإنجاز دراسات مكملة وعميقة.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

تختلف المناهج باختلاف المواضيع ولكل منهج وظيفته وخصائصه، والمنهج أي كان نوعيته هو الطريقة التي يسلكها الباحث للوصول إلى نتيجة معينة والمنهج المناسب لدراسة موضوعنا " أثر سعر الصرف وتقلبات سعر الصرف اليورو على الميزان التجاري الجزائري" هو المنهج الوصفي والكمي، ويعتبر هذان المنهجين الأكثر شيوعا في ميدان البحوث لهما من أهمية علمية في عملية الوصف لأي ظاهرة في واقعنا لا تأتي من عدم، بل هناك معطيات ناتجة عن الوصف الدقيق للواقع، والمعبر عنه تعبيراً كفيها وكميا، مستخدمين في ذلك مختلف

مقدمة

الأدوات في جمع البيانات، وهذا ما يوفر لنا قاعدة في تحليل العلمي والموضوعي، وبالتالي يهدف هذين المنهجين إلى وصف موقف أو مجال اهتمام، حيث في جانب النظري استعمالنا المنهج الوصفي وجانب التطبيقي المنهج الكمي الذي يتركز على التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية من خلال نماذج قياسية مختلفة ، وهذا بهدف قياس اثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر.

منه قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات سوف نعتد على المنهج الوصفي التحليلي والكمي، بهدف وصف وتحليل مختلف أبعاد الموضوع والوصول إلى النتائج المتوخاة من البحث.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

محمد علة، "الدولار ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فتر التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 2002-2002، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول: الفصل الأول حول أنظمة أسعار الصرف والتطور التاريخي للنظام النقدي الدولي، في الفصل الثاني تطرق الباحث إلى أسواق الصرف الأجنبية وهيمنة الدولار، وفي الفصل الثالث حاول إبراز أثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، غير أنه اكتفى بتناول تطور نظام الصرف وسوق الصرف في الجزائر وإعطاء بعض الإحصائيات حول التجارة الخارجية والديون الخارجية.

الدراسة الثانية:

رفيقة صباغ، "أثر الدولار و الأورو على التجارة الخارجية الجزائرية " ، مذكرة ماجستير مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فتر تحليل اقتصادي، جامعة تلمسان 2002/2002، تمت الدراسة في ثلاثة فصول: في الفصل الأول قامت ، الباحثة بسرد الأحداث المتعلقة بالتطور التاريخي للنقود، التجارة الدولية و نظرياتها ، والنظام النقدي الدولي ، بالإضافة إلى أنظمة أسعار الصرف ، أما الفصل الثاني فكان حول التطور التاريخي والوضع الراهن و الاستخدام العالمي لكل من الدولار و الأورو و الصراع القائم بينهما، الفصل الثالث تم فيه التطرق إلى واقع التجارة الخارجية الجزائرية.

الدراسة الثالثة:

كمال العقريب، " أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات -دراسة حالة الجزائر -" ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فترة 2002/2002: نقود، مالية وبنوك، جامعة البليدة، أنجزت الدراسة في أربعة فصول: الفصل الأول تضمن سعر الصرف محدداته ومخاطره. أما الفصل الثاني تناول فيه الباحث ماهية ميزان المدفوعات، الاختلال في ميزان المدفوعات وكيفية معالجته، وتطرقنا في الفصل الثالث إلى سعر الصرف كآلية لتسوية العجز في ميزان المدفوعات أما الفصل الرابع فخصصه لدراسة حالة الجزائر.

هيكل الدراسة:

بناء على الأهداف والفرضيات الموضوعية سابقا في حدود الإشكالية المطروحة كان الاختيار على تقسيم البحث الى فصلين فصول: فصل نظري وفصل تطبيقي فكان على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري

سوف نتطرق فيه إلى عموميات حول سعر الصرف مفهومه وأنظمته ثم سوق سعر الصرف، وبعد ذلك نستعرض عموميات حول ميزان التجاري وصولا إلى علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

ونتناول فيه المحددات الرئيسية تطور ميزان الجزائري التجاري في ظل تقلبات سعر الصرف اليورو، ثم نخرج على تطور كل من السعر الصرف والميزان التجاري، وصولاً دراسة القياسية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد

حد أهم من الأدوات إذ يعتبر متعمد الحكومات في وضع معالم سياستها الاقتصادية على مجموعة تعد سياسة سعر الصرف من أهم السياسات لما لها من علاقة مباشرة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية مثل رصيد أدوات، وميزان المدفوعات إلى جانب دور في إعادة التوازن لميزان المدفوعات في حالة اختلاله.

لهذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تضمن المبحث الأول مفاهيم عامة حول سعر أما المبحث الثاني فتناولنا فيه مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات "مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته " التوازن في ميزان المدفوعات اختلال في ميزان المدفوعات" أما المبحث الثالث فتحدثنا عن العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري.

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف

تعتبر آلية سعر الصرف العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية، وهذه الأهمية مصدرها تعقد مشاكل التمويل على المستوى الداخلي والخارجي، خاصة بالنسبة للبلاد والتمويل السائرة في طريق النمو، التي تتميز بانحصار إمكانيات موارد التمويل الذاتي بصفة خاصة الخارجي بصفة عامة.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

أولاً: مفهوم الصرف :

الصرف هو عبارة عن عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها، فكل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه، وتحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد السلع المستوردة، وتضطر بذلك إلى الذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية، وفي الواقع ليست الشركات التي تقوم بالتجارة مع الخارج هي فقط التي تحتاج العملات الدولية بل كل شخص ينتقل إلى خارج البلد الذي يقيم فيه يحتاج إلى عملات الدول التي يود الذهاب إليها ولو كان سائحا، ويجد نفسه حينئذ مضطرا للقيام بعمليات الصرف. (لطرش، 2007، صفحة 95)

ثانياً: أنواع الصرف :

يمكننا الحديث عن أنواع الصرف، يتميز كل نوع منها بخصائص أساسية، ويترج خيارات أمام المقدمين على شراء العملات الأجنبية .

ونتحدث في ما يلي عن الصرف نقداً، و الصرف لأجل .

1-2) الصرف نقداً :

تعتبر عملية الصرف نقداً إذا كان تسليم واستلام العملات يتمان لحظة إبرام عقد الصرف، مطبقين سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد أيضاً. وفي الحقيقة، فإن فترة وهلة عبارة لحظة إبرام عقد الصرف الواردة في هذا التعريف. الصرف نقداً تمتد إلى غاية 48 ساعة من لحظة إبرام العقد على عكس ما توجي به لأول وهلة عبارة لحظة إبرام عقد الصرف الواردة في هذا التعريف.

- وتجدر الإشارة إلى أن سعر الصرف يتغير باستمرار خلال اليوم تبعا لعرض العملات والطلب عليها .
وهناك سعران للصرف: سعر الشراء وسعر البيع .
سعر الشراء: عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يدفعها البنك لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية .
سعر البيع: عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يطلبها البنك لبيع وحدة واحدة من العملة الأجنبية .
*يكون سعر البيع دوما أكبر من سعر الشراء، و يمثل الفرق بينهما هامش البنك .

حساب الأسعار المتقاطعة :

عند تبادل العملات في مركز مالي معين، قد يكون سعر عملتين مقابل بعضهما البعض غير متوفر، ولضرورة التبادل يجب تحديد سعر تبادلهما، ويتم ذلك بناء على علاقة العملتين بعملة ثالثة، وتسمى الأسعار المحسوبة بهذه الطريقة بالأسعار المتقاطعة.

2-2) الصرف لأجل :

تتم عملية تسليم واستلام العملات بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد، مطبقين سعرا للصرف يحسب بناء على سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد. وتستعمل عمليات الصرف لأجل من طرف الشركات العاملة في التجارة الخارجية لتقادي الأخطار الناجمة عن التقلبات المحتملة وغير المتوقعة في أسعار صرف العملات، حيث سعر الصرف المطبق عند التسليم والاستلام هو سعر الصرف السائد لحظة إبرام عقد الصرف، ومهما كان سعر الصرف السائد لحظة تنفيذ العقد (تاريخ الاستحقاق)، وتستعمل أيضا من طرف المضربين حينما يتوقعون مستقبلا ارتفاع سعر العملة التي يشترونها، ويتكبدون الخسائر إن لم تكن توقعاتهم صائبة (لطرش، 2007، صفحة 97).

المطلب الثاني: أنظمة الصرف

1- أنظمة الصرف

1-1): نظام الصرف الثابت

ساد نظام الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب في صورة مسكوكات ذهبية في أواخر القرن 19 م وأوائل القرن 20م و حتى قيام الحرب العالمية الأولى، و كذلك في النصف الثاني من عشرينات القرن الحالي عندما عادت الدول الأوروبية إلى قاعدة الذهب في صورة السبائك الذهبية والدول المختلفة و التابعة في صورة الصرف الذهبي. وتعتبر الدولة على بالنقد الوطني وعندئذ يمكن للأفراد تحويل ما يشاءون من أوراق النقد الرسمية. قاعدة الذهب إذا ربطت عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب، يتحقق سعر ثابت للذهب ويترتب على الأخذ بقاعدة الذهب ثبات سعر الصرف وعدم تغيره وذلك إذا توفرت شرطين :

*أن يكون سعر شراء و بيع الذهب واحدا في كل دولة .

*أن تكون انتقالات الذهب عديمة النفقة .

ولما كان هذان الشرطان لا يتحققان عملا فإنه يسمح بتقلب هذا السعر بحرية في حدود ضيقة جدا، هي دخول الذهب إلى الدولة وخروجه منها وذلك وفقا لقوى العرض والطلب الخاصة بكل عملة من عملات الدول الأجنبية، كما أن ثبات الصرف الذي يميز قاعدة الذهب يطلق عليه الكتاب "قواعد اللعبة" أي قواعد لعبة الذهب. يرجع أيضا إلى قاعدة أخرى هامة تكون قاعدة السماح بحرية دخول الذهب وخروجه، ما وتجدر الإشارة إلى أنه في ظل نظام ثبات الصرف ووفقا لقواعد لعبة قاعدة الذهب تكون الدولة ملزمة بأن تغلب الاستقرار والتوازن الخارجي على الاستقرار والتوازن الداخلي، ما دام يرضى بتقلب الأثمان والدخول تبعا لخروج ودخول الذهب، ذلك أن هذا النظام يخضع إلى حد بعيد اتجاه الحياة الاقتصادية القومية توسعا أو انكماشاً لحالة ميزان المدفوعات. (الله، صفحة 74)

1-2) نظام حرية الصرف : يعرف نظام حرية الصرف في ظل النقود الورقية غير قابلة للتحويل إلى ذهب، وقد عرفت الدول هذا النظام عقب خروج إنجلترا عن قاعدة الذهب في 1931/09/21، وتلاها في ذلك كافة الدول وذلك عقب الحرب العالمية الثانية.

وتعتبر الدولة على قاعدة الأوراق الإلزامية إذا خرجت عن قاعدة الذهب، حيث يتكون التداول النقدي من أوراق نقدية يتحدد لها سعر إلزامي بحيث تعتبر هذه النقود الورقية نقوداً نهائية لا يمكن تحويلها إلى ذهب. أما عن ثبات سعر الصرف فإنه لا يتحقق دائماً في ظل قاعدة الأوراق الإلزامية بل يكون عرضة للتقلبات لقوى العرض والطلب للسعر الأجنبي. فلما كان مستوى التوازن لسعر الصرف في نظام حرية الصرف يتحدد وفقاً للقواعد ذاتها التي يتحدد بها سعر أية سلعة في نظرية الثمن فإن مستوى التوازن لسعر الصرف هو الذي تتعادل عنده الكمية المطلوبة من العملة الوطنية مع الكمية المعروضة منها. وكما هو الحال في نظرية الثمن أيضاً فإن تغيير مستوى التوازن لسعر الصرف إنما يحدث عندما تتغير ظروف الطلب أو ظروف العرض أو كليهما معاً.

وهنا تؤدي التغيرات في أسعار الصرف إلى تحقيق التوازن بين طلب وعرض الصرف الأجنبي في المدة القصيرة، كما يتحقق التوازن في العلاقات النقدية الدولية في المدة الطويلة عن طريق التغيير في أثمان السلع الداخلة في التجارة الدولية. فزيادة سعر الصرف الأجنبي، أي تخفيض قيمة العملة الوطنية، يؤدي إلى تشجيع الصادرات نظراً لانخفاض قيمتها، وإلى الحد من الواردات لارتفاع قيمتها، ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي. فإذا كانت الدولة ملزمة في ظل ثبات الصرف، وفقاً لقواعد لعبة قاعدة الذهب بأن تغلب التوازن الخارجي على الاستقرار الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة فإن الحال ليست كذلك في ظل نظام حرية الصرف. فالسماح لسعر الصرف بالتقلب وفقاً لظروف عرض وطلب العملة الوطنية إنما يعني عدم الحاجة إلى الذهب لتسوية المدفوعات الخارجية الناتجة عن العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين هذه الدولة والدول الأخرى، وعلى ذلك يعنى البنك المركزي في ظل هذا النظام من مهمة حماية الرصيد الذهبي للدولة وما قد يترتب على القيام بها من إتباع سياسة نقدية مخالفة للسياسة التي تقتضيها الأحوال التي يمر بها الاقتصاد القومي.

ومن هنا فإنه يقع على السلطات النقدية في ظل حرية الصرف عبء أكبر من ذلك الذي يقع عليها في ظل ثبات الصرف. فإذا كانت مهمة السلطات النقدية في ظل النظام الأخير تتمثل بصفة أساسية في مراقبة الرصيد الذهبي للدولة، وإتباع الأساليب الكفيلة بمنع استمرار خروج الذهب فيها أو دخوله إليها وفقاً لقواعد لعبة الذهب، فإن هذه السلطات إنما تطالب في ظل نظام حرية الصرف بأن تحدد بنفسها حجم النقود أو القوة الشرائية في المجتمع وذلك وفقاً لما تقتضيه متطلبات الاقتصاد القومي، الأمر الذي قد تعرض فيه السلطات النقدية في دولة إلى ضغط سياسي من الحكومات (الله، صفحة 75).

1-3) نظام استقرار أسعار الصرف : جاء به صندوق النقد الدولي إثر اتفاق بريتون وودز، حيث حاول هذا النظام التوفيق بين أمرين متناقضين :

* ثبات أسعار الصرف بما يعنيه من ضرورة علاج الاختلال في ميزان المدفوعات .

* حرية الصرف : استقلال الدولة في إتباع السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية .

ويتلخص جوهر هذا النظام في جعل أسعار الصرف مستقلة عن أسعار التعادل للعملات. حيث يعرف سعر التعادل بأنه قيمة الوحدة الواحدة من العملة الوطنية لـ دولة معبرا عنها في شكل وزن معين من الذهب أو في شكل مقدار معين من الدولارات الأمريكية، نظرا للصلة الوثيقة التي قامت بين الدولار والذهب من ناحية، وبين العملات المختلفة والدولار من ناحية أخرى، فمعنى ذلك أن ثمة أسعار صرف محددة وثابتة قد قامت بين الدولار وغيره من عملات الدول الأعضاء. لا يعني نظام استقرار الصرف جمود هذا السعر وعدم قابليته للتغيير، إذ أقر اتفاق بريتون وودز مبدأ تغيير سعر التعادل لعملات الدول الأعضاء في الصندوق ولكن وفقا لقواعد محددة بكل دقة (www.unviv-fisdis.com, s.d.).

1-4) أسعار الصرف المعومة: يرجع السبب وراء تعويم أسعار الصرف خلال الفترة من نهاية الستينات 1960 وإلى منتصف السبعينات هو أن السلطات النقدية لم يتبق لديها ذهب أو نقد أجنبي لتحقيق استقرار أسعار الصرف، و كان لا يمكنها أو لا ترغب في استخدام الرقابة على النقد الصرف، إن نظام تعويم الصرف لا يعدو في الواقع أن يكون نظاما لحرية أسواق الصرف ونفوق بين نوعين للتعويم:

التعويم النقي: يكون في حالة عدم تدخل السلطات النقدية (البنك المركزي) مطلقا في أسواق الصرف لمساندة سعر صرف العملة الوطنية عند مستوى معين.

التعويم غير النقي: عندما يتدخل البنك المركزي لمنع التقلبات في سعر الصرف من أن تتجاوز حدا معيناً.

* ويكون التعويم مستقلا عندما لا يرتبط سعر صرف العملة الوطنية في ارتفاعه وانخفاضه بأسعار صرف أية عملة أو عملات أخرى .

* ويكون مشتركا إذا ما حدث مثل هذا الارتباط بحيث تشترك مجموعة معينة من العملات معا بالنسبة لما يحدث من تغيرات في أسعار صرفها، فترتفع هذه الأسعار سويا أو تنخفض سويا .

إن تعويم العملات قد أصبح هو القاعدة في تحديد أسعار صرف مختلف العملات سواء كان تعويماً مستقلاً أو مشتركاً، أما أسعار التعادل التي أسس عليها نظام استقرار أسعار الصرف فلم تعد سوى نقاط أو علامات للتعرف على المستوى النظري لا أكثر، ذلك أن سعر الصرف الواقعي للعملة قد أصبح يتحدد وفقاً لقوى عرضها أو الطلب عليها، استقلاً عن غيرها من العملات في حالة التعويم المستقل أو الفردي، وإما بالارتباط بغيرها إما من العملات في حالة التعويم المشترك أو الجماعي (www.unviv-fisdis.com, s.d.) .

2- الوضع الراهن لنظم أسعار الصرف:

بعد انهيار نظام بريتون وودز لنظام استقرار أسعار الصرف في بداية السبعينات والانتقال إلى مرحلة السماح بتعويم العملات الرئيسية في أسواق الصرف، اتبعت بلدان العالم عدداً متنوعاً من نظم 7 أسعار الصرف نوجزها فيما يلي (لحسن، 2004، صفحة 11):

1-2) نظم أسعار الصرف الثابتة :

يندرج في هذا النظام ثلاثة أشكال رئيسية لنظم الصرف الثابتة هي:

سعر الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة: في ظل هذا النظام، يتم ربط سعر صرف عملة البلد المعني بعملة دولية أساسية كالـدولار والفرنك الفرنسي والمارك الألماني... إلخ، ونجد تقريباً حوالي 36 دولة تتبع هذا النظام، كما أن حوالي نصف دول البلدان النامية تتبع هذا النظام.

سعر الصرف الثابت المرتبط بسلة من العملات: أما في هذا النظام، يتم ربط سعر صرف عملة البلد المعني بسلة من العملات أو سلة من حقوق السحب الخاصة، وقد تبين أن الترتيب أكثر استقراراً بالنسبة لسعر الصرف، ونجد أن حوالي ربع الدولة النامية تتبع هذا النظام.

سعر الصرف الثابت المرن: أما في هذا النظام فيتم المحافظة على ثبات قيمة العملة مع وجود هامش معينة يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف.

في كثير من الأحيان يصعب معرفة ما إذا كانت العملة معومة أو مربوطة، فبعض البلدان تقوم بالبلدان التي تعوم عملتها. بربط عملتها بعملة أخرى، مع السماح لنفسها بهوامش تقلب عريضة نسبياً حيث تصبح بذلك شبيهة.

كما يمكن القول إن العملات المربوطة بعملات أخرى معومة، تعتبر مزيجاً من خصائص الاثنين معاً.

2-2) نظام تعدد سعر الصرف :

سعر الصرف المتعدد يكون تبعا لاختلاف أنواع العملات، وسعر الصرف المتعدد له مظهرين أساسيين إما أن يكون في بيع النقد الأجنبي أو في شرائه، أو في كليهما معا .

1- من حيث بيع النقد الأجنبي : تقوم السلطات النقدية بوضع متعدد، إذا رغبت في تنظيم الواردات حسب معايير معينة للمفاضلة، حيث تقوم بحماية الصناعات الوطنية من السلع الأجنبية المنافسة عن طريق فرض سعر صرف مرتفع للنقد الأجنبي اللازم بالنسبة لهذه المواد، كما ترفع سعر العملة الوطنية لمواجهة الدول الدائنة عندما ترغب في تخفيف عبئ الديون الأجنبية، كما يتم تطبيقه للحد من الضغط على الميزان التجاري.

2- من حيث شراء النقد الأجنبي: تقوم السلطات النقدية بتطبيق سعر صرف متعدد على ما يعرض عليها من عملات أجنبية بغرض الحصول على دخل أو لتشجيع أنواع معينة من الصادرات .

للحصول على دخل تلجأ الدولة إلى رفع سعر عملتها إذا رغبت في مشاركة الشركات الأجنبية المستغلة لموارد وطنية كالبتترول، المعادن... إلخ، لما تحققه هذه الشركات من أرباح .

- لتشجيع بعض أنواع الصادرات تقوم الدولة بتخفيض سعر عملتها مقارنة بصادرات أخرى، وهذا لتشجيع صناعات معينة، فتقوم بتخفيض سعر عملتها بالنسبة للصادرات ذات الطلب المرن، وتقوم برفعه بالنسبة للصادرات ذات الطلب غير المرن، فترفع بذلك الحصيلة من النقد الأجنبي.

2-3) نظام أسعار الصرف العائمة :

تعرف سياسة التعويم في عدم السماح للسلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف من أجل مساندة عملتها الوطنية وهو ما يعرف بالتعويم الحر، ويأخذ هذا النظام ثلاثة أشكال لنظم أسعار الصرف العائمة وهي :

أ) نظام سعر الصرف المختلط: يجمع هذا النظام بين خاصية التثبيت وخاصية التعويم، ويطبق في مجموعة النظام النقدي الأوربي، حيث تكون دول المجموعة مثبتة بالنسبة لبعضها البعض وعائمة أمام عملات الدول الأخرى خارج المجموعة.

ب) التعويم المدار: في ظل هذا النظام يقوم البنك المركزي بتحديد سعر الصرف مع وجود مرونة بتغييره حسب المؤشرات التالية

1- التغيير في حجم الاحتياطات الدولية

2- التغيير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي

3- التطورات في أسواق النقد الموازية.

(ج) التعويم الغير نظيف: يقصد بالتعويم غير النظيف تدخل البنك المركزي أو السلطات النقدية متعمدة أخرى. الحفاظ على سعر صرف للعملة غير واقعي مما يؤدي إلى أضرار بالنظام النقدي الدولي أو بعملات.

(د) التعويم الحر: يتحدد سعر الصرف في هذا النظام طبقا لشروط الطلب والعرض في السوق ويتبع هذا النظام أغلب البلدان المتقدمة، كما أن هناك بعض الدول النامية تقوم بتطبيقه وهي في تزايد، ويكون التعويم حرا إذا لم تتدخل السلطات النقدية في السوق لتدعيم عملتها الوطنية ويتأثر سعر الصرف الحر بالتقلبات حسب التوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق. يعتبر التعويم ظاهرة دولية لأن الدول الصناعية التي تنتهج هذه السياسة تشكل معاملاتها ثلاثة أرباع (4/3) حجم التجارة الدولية.

مزايا هذا النظام تتمثل في تحرير البنوك المركزية من إلزامها بالاحتفاظ بأسعار صرف عملاتها ضمن الهامش الذي حدده صندوق النقد الدولي، وبهذا أصبح البنك المركزي يعرض النقود دون الأخذ بعين الاعتبار سعر الصرف، كما أن هذه السياسة حررت السلطات النقدية من القيود التي فرضها المدفوعات توازن ميزان على السياسة التي تتبعها من أجل تحقيق الأهداف الداخلية.

مساوئ هذا النظام تتمثل في عدم استقرار أسعار الصرف وحالة عدم التأكد فيما يخص المستقبل، لمن يريد الاستثمار من أجل الحصول على عائد في المستقبل، أو إبرام عقود مستقبلية، فسر الصرف أصبح قابل للتغيير في أي لحظة حسب ميكانيزمات السوق.

2-4) النظام النقدي الأوروبي :

خلال سنوات الستينات كانت التعادلات بين عملات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ثابتة بموجب اتفاقية بريتون وودز في ظل نظام استقرار أسعار الصرف، لكن الحركات الضخمة لرؤوس الأموال والتباعد في معدلات التضخم أدت إلى عدة إصلاحات نقدية متكررة حيث قامت ألمانيا برفع قيمة المارك الألماني سنة 1961، كما قامت فرنسا بتخفيض قيمة الفرنك سنة 1959 ثم في سنة 1969 ومع انهيار نظام بريتون وودز قامت الجماعة الاقتصادية الأوروبية بإنشاء نظام نقدي سمي نظام الثعبان إلا أن تأثيره كان ضعيفا حيث واجه عدة صعوبات،

فقد واجهت فرنسا صعوبة أثرت على ميزان مدفوعاتها وأجبرت الحكومة الفرنسية على ترك الفرنك يخرج من نظام الثعبان خلال مرحلتين من جانفي 1974 إلى جويلية 1975 ثم من ماي 1976 إلى أفريل 1979، إن النظام النقدي الأوربي خرج إلى الواقع في أفريل 1979، و ذلك من خلال إنشاء منطقة نقدية حقيقية تتميز بثبات العملات بين دول الجماعة الاقتصادية الأوربية أكثر صلابة من نظام الثعبان، ويعد النظام النقدي الأوربي منطقة نقدية تجمع عدة دول أوربية قررت حكوماتها اعتماد وتبني معدلات صرف ثابتة لمختلف عملاتها أو بالأحرى اختيار عملة مشتركة .

إن منافع الأورو تعمل على تجانس أنظمة الأسعار في البلدان التي اعتمدها، مما يعطي فائدة للأفراد وخصوصا الشركات، كما يؤدي إلى تخفيض نفقات عمليات التحويل للعملات ويلغي المضاربة وأخطار عدم الاستقرار بين عملات هذه الدول، لكن هناك صعوبات للعملة الموحدة تتمثل في معاناة الدول الأعضاء في إمكانية صياغة سياسة نقدية ومالية ظاهرة المعالم، كما أن التباين الاقتصادي بين الدول يزداد وضوحا فدولة مثل ألمانيا ليست كدولة مثل أيرلندا حسب معدلات النمو، كذلك مشكلة التضخم في الدول الأوروبية تزيد من التساؤلات حول مستقبل الأورو خاصة في قدرته وملاءمته للمجموعة المتباينة في اقتصادياتها والمتفاوتة في نموها (حميدات، 2000، صفحة 67).

المطلب الثالث: ماهية سوق الصرف

1-تعريف سوق الصرف :

" هو المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة، و لكن هذا المكان ليس محدودا بحيز جغرافي، وإنما يقصد به شبكة العلاقات الم وجودة بين وكلاء الصرف في كل البنوك المنتشرة عبر مختلف أنحاء العالم بالإضافة طبعا إلى اللقاءات الفعلية بين وكلاء الصرف في غرفة خاصة بالصرف موجودة على مستوى البورصة. (لطرش، 2007، صفحة 95)"

سوق الصرف الأجنبي ليس بورصة منظمة مثل بورصات الأوراق المالية. فليس له مكان مركزي يجتمع فيه المتعاملون. كما أنه لا يقتصر على بلد واحد. من الأفضل التفكير فيه على أنه ميكانيزم يتم بواسطته الجمع بين مشتري وبياع للصرف الأجنبي. إنه يتكون أساسا من عدد من البنوك تزاوّل بنشاط عملية استبدال العملات،

من بين أهم مراكز الصرف الأجنبي نجد لندن، نيويورك، طوكيو، زيورخ، فرانكفورت، سنغافورة وهونج كونج. (بكري، 2003، صفحة 309)

2- المتدخلون الرئيسيون في سوق الصرف و أهم النشاطات فيه

2-1) البنك المركزي :

يتدخل هذا البنك للقيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى تنفيذ أوامر الحكومات باعتباره بنك الدولة، بخصوص المعاملات في العملة يكون هذا التدخل من قبل البنك المركزي في العادة من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى لأنه يعتبر مسئولاً عن صرف سعر العملة.

2-2) البنوك التجارية والمؤسسات المالية :

حيث تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها ول حسابها الخاص، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن، يقومون بالمقاصات، ويحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة، ويتوفرون على أجهزة إعلام آلي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المالية العالمية، ومهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم.

2-3) سمسرة الصرف :

يعتبر سمسرة الصرف وسطاء نشيطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء المعلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشترية لهذه العملات (etudiantdz.net, s.d.)

تعتبر بيوت السمسرة جد هامة في إنجلترا وفي نيويورك ولندن، فجزء كبير من العمليات يقوم بها الوسطاء الذين يعملون لصالح البنوك. (etudiantdz.net, بلا تاريخ)

3- أهم العملات الصعبة المتداولة دولياً

الدولار الأمريكي:

يستمد هذه الأهمية من أهمية الاقتصاد الأمريكي حيث يمثل 20.7 % من الناتج المحلي العالمي، 2.15 % من الصادرات العالمية، ويستخدم الدولار في تسوية 51 % من هيكل ديون الدول النامية و60 % من التجارة العالمية، وكذلك بـ 45 % في إصدار السندات الدولية وسيطر على 50 % من احتياط الدول من العملات الصعبة.

الأورو الأوروبي :

يأتي هذا إحلالاً للعملات الأوروبية الهامة مثل المارك الألماني الذي كان يمثل 21% من احتياطي الدول من العملة الصعبة سنة 1983م، وللموقع الجديد في الاقتصاد العالمي الذي أصبحت تمثله أرض الأورو Euroland حيث تمثل 20 % من الناتج المحلي العالمي و7 % من التجارة العالمية.

الين الياباني:

حيث تمثل اليابان 8 % من الناتج المحلي العالمي و8 % من التجارة العالمية.

الجنيه الإسترليني :

لكونه لا يزال خارج العملات المنظمة للأورو، وتظهر قوته من خلال سعر صرفه مقابل الدولار حيث 1 جنيه إسترليني = 58.1 دولار أمريكي .

الفرنك السويسري :

وتأتي قوة الفرنك السويسري من طبيعة البنك المركزي السويسري الذي يتمتع بأعلى درجات الاستقلالية المتعارف عليها دولياً، فضلاً على كون سو يسراً ساحة مالية كبيرة، نتيجة سياسة الحياد التي تعتمدها الحكومة السويسرية وابتعادها عن المنازعات والمشاكل الدولية حيث 16.1 فرنك سويسري = 1 دولار أمريكي .

*وهناك عملات أخرى ذات أهمية دولية مثل الدولار الكندي، الدولار الأسترالي و الريال السعودي (etudiantdz.net، بلا تاريخ).

المبحث الثاني: عموميات حول الميزان التجاري

ترتبط مختلف الدول مع بعضها بعلاقات متبادلة تتطلب تسويتها إجراء مدفوعات خارجية بين مختلف أطرافها، فتعمل كل دولة على تسجيل مختلف المعاملات الاقتصادية التي تتم بينها وبين سائر دول العالم خلال السنة، وعليه فإن هذه المعاملات وضعت تحت سجل اسمي بميزان المدفوعات، لهذا نحاول إبراز مفهومه ومكوناته وكذلك ميزان التجاري.

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات

هناك مجموعة من التعاريف تعكس اجتهادات متعددة من حيث المصدر والشكل لكنها منسجمة من حيث المعنى، ومن بين تلك التعاريف نذكر ما يلي:

ميزان المدفوعات لأي بلد هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات، والهبات والمساعدات الأجنبية، وكل المعاملات الرأسمالية، وكميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد لفترة زمنية معينة عادة سنة؛ أي أن ميزان المدفوعات هو تقرير يأخذ في الحسبان قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه، كما يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدولة الأخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة (مؤذن، 2012، صفحة 60)

تعريف صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات " هو بيان إحصائي يلخص بشكل منهجي ومنظم، ما يجري من معاملات بين اقتصاد معين والعالم الخارجي لفترة زمنية محددة" (دليل ميزان مدفوعات، 2008)، كما يقدم صندوق النقد الدولي تعريفا أسلوبيا وظيفيا لميزان المدفوعات، كما ورد في التعريف عن طريق اشارة إلى الوظائف والمهام التي ينبغي على الميزان تبيانها، إذ يعرف بأنه عبارة عن سجل يعتمد على القيد المزدوج ويغطي إحصائيات فترة معينة بالنسبة إلى:

- التغيرات في مكونات أصول اقتصاديات دولة بسبب التعامل مع بقية دول العالم؛

- التغير في القيمة الشاملة لأصول اقتصاديات دولة بسبب هجرة الأفراد؛

- كل التغيرات الأخرى في القيمة الشاملة، أو في مكونات ما تحتفظ به الدولة من ذهب نقدي وحقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي، وكذلك حقوقها التزاماتها تجاه بقية بلدان العالم.

ميزان المدفوعات عبارة عن سجل إحصائي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين فيها خلال فترة زمنية معينة قوامها في العادة سنة واحدة، ويتم التسجيل باستخدام طريقة القيد المزدوج.

1- أقسام ميزان المدفوعات: (مهدي، 2003، الصفحات 29-42)

ينقسم ميزان المدفوعات إلى:

1-1- ميزان العمليات الجارية:

ويسجل كافة المعاملات الخارجية من السلع والخدمات، والمعاملات من جانب واحد وهو بدوره ينقسم إلى قسمين الميزان التجاري وحساب التحويلات:

- الميزان التجاري: وينقسم الميزان التجاري إلى:

• ميزان التجارة المنظورة: ويشتمل على التجارة السلعية المنظورة سواء كانت صادرات أو واردات، ويعتبر من أهم بنود ميزان المدفوعات، إذ الخلل في هذا الميزان ينعكس مباشرة على حالة الاقتصاد الوطني؛

• ميزان التجارة غير المنظورة (الخدمات): يشمل كافة الخدمات التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين في الدولة، ومن أمثلة ذلك التأمين، العالج، السياحة، النقل والشحن الدولي، التعليم... إلخ؛

- حساب التحويلات: يشمل جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم من طرف واحد أي بدون مقابل كالمساعدات الإنسانية والهدايا، والتعويضات وتحويلات المهاجرين إلى عائلاتهم.

1-2- ميزان العمليات الرأسمالية:

وينقسم إلى قسمين:

- حساب تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل: وهي التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض طويلة الأجل والاستثمارات المباشرة أو شراء الأوراق المالية أسهم وسندات أو بيعها من وإلى الخارج.

– حساب التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل : وهي التي ال تتجاوز السنة الواحدة مثل الودائع المصرفية والأوراق المالية قصيرة الأجل والكمبيالات وتتميز هذه الاستثمارات عادة بسيولتها وسهولة انتقالها بين الدول.

1-3- صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة:

يسجل في هذا القسم من ميزان المدفوعات صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية السائلة في أي سنة من السنوات بغرض إجراء التسوية الحسابية لصادفي العجز أو الفائض في الميزان، ففي حالة عجز ميزان المدفوعات الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن يحتاج إلى تسوية ويتم ذلك من خلال السحب من الاحتياطات الدولية فيتحقق بالتالي التوازن الحسابي لميزان المدفوعات.

1-4- فقرة السهو والخطأ:

يبنى ميزان المدفوعات على أساس القيد المزدوج، الذي يكون فيه لكل عملية تتم مع الخارج قيدان أحدهما دائن والآخر مدين، وبالتالي يجب أن يكون متوازنا دائما، أي أن المجموع الكلي للبنود المدينة البنود وأن يتساوى بالضبط مع المجموع الكلي للبنود الدائنة، وفي الواقع يكاد يكون من المستحيل بالنسبة لمحاسبي ميزان المدفوعات أن يحصلوا على بيانات كاملة عن جانبي كل عملية تتم مع الخارج مثل تقارير الجمارك عن قيمة الصادرات والواردات، وتقارير البنوك عن التغيرات في أرصدة غير المقيمين، ولذلك عمليا فتقدير ميزان المدفوعات على أساس القيد المفرد، الأمر الذي يدع مجال لعدم التوازن، لذا فإن بند السهو والخطأ يوازن هذا الاختلال لتحقيق التوازن المحاسبي.

المطلب الثاني: مفهوم الميزان التجاري

مما سبق يتضح أن الميزان التجاري من أهم الأجزاء المكونة لميزان المدفوعات ويمكن تعريفه على أنه الفرق بين قيم الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة عادة سنة، أي يعبر عن رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات (شقيري و نوري موسى، 2008، صفحة 16).

وينقسم الميزان التجاري إلى قسمين أساسيين وهما:

الميزان التجاري السلعي (حساب التجارة المنظورة) والميزان الخاص بالتجارة غير المنظورة (الحساب التجاري للخدمات) كما تم توضيح ذلك.

البيان الذي يشتمل على كافة البنود الدائنة والمدينة لكل الصادرات والواردات من السلع والخدمات، وتسجل فيه كل المعاملات المنظورة أي الملموسة في شكل سلع عينية خلال مدة معينة عادة ما تكون سنة، كما أنه يمثل الفرق بين قيمة واردات بلد ما خلال فترة ما وبين قيمة صادراته (الحميد، 2003، صفحة 157) .

حيث أن الصادرات تعرف بأنها سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية متحركة من الدول المنتجة لها، ويمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدمية وقد تكون تدفقات أصول رأسمالية. إما الواردات فيمكن تعريفها على أنها الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول، حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة، وتصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلعة .

ومنه نعرف الميزان التجاري على أنه الفرق بين الصادرات والواردات والذي يعبر عن مدى القوة الاقتصادية للبلد، ويمثل كشف لجميع السلع المنتجة محليا، والسلع الواردة من الدول الأجنبية.

2- أقسام الميزان التجاري :

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين وهما: (خلف، 2018، صفحة 480)

2-1- الميزان التجاري السلعي:

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكل مادي ملموسا الصادرات، الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية .

2-2- الميزان التجاري الخدمي :

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل عوائد ر أس المال.

المطلب الثالث: الفائض والعجز في الميزان التجاري

تعتبر حالة الاحتلال في ميزان المدفوعات الحالة الأكثر ملازمة له خاصة في الدول النامية فالاحتلال في ميزان المدفوعات هو حالة اللاتوازن بين مدفوعات الدولة ومفوضاتها الخارجية حيث يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال إذا حقق عجزا أو فائضا، وهذا الخلل لا بد من إزالته باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة، والاختلال

معناه أن التساوي المحاسبي تم بطريقة طارئة وغير مهيأة للثبات والاستقرار، ويجب دراسة كل عناصر الميزان بدقة من أجل معرفة مكان الخل هل هو في الميزان التجاري أو ميزان الخدمات أو أنه في ميزان المعاملات الرأسمالية، ومحاولة معالجة هذا الاختلال مهما كانت صورته والتخفيف من حدة الأثر الذي يخلفه. (سلمى، 2014-2015، صفحة 103)

1- حالة العجز في ميزان المدفوعات:

في حالة العجز في ميزان المدفوعات يكون الرصيد سالب، أي أن المدفوعات للعالم الخارجي تكون أكبر من المتحصلات، وفي هذه الحالة الجانب المدين يفوق الجانب الدائن والميزان سلبي في غير صالح الدولة حيث أن حالة العجز في ميزان المدفوعات يدل على عدم مقدرة الدولة تسديد قيمة صادراتها مما يؤدي إلى زيادة مديونية تجاه العالم الخارجي وما يترتب عنها من سلبيات وخاطر (الحميد، 2003، الصفحات 403-401)، كما أن العجز في ميزان المدفوعات يؤثر سلباً على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي) بافتراض ثبات بقية العوامل الأخرى)، حيث أن العجز في الميزان يؤثر في عرض العملة المحلية في السوق، حيث يزداد عرضها على الطلب عليها، وتعتمد السلطات العامة على السياسات النقدية، و المالية التصحيح هذا الخل.

وفي الواقع فإن الخل في ميزان المدفوعات ينبغي أن يتجاوز نسبة 5% من المعدل المتوسط مجموع قيمة الإيرادات والمدفوعات المتعة في المعاملات الاقتصادية للدولة مع الأجانب خلال سنة وهو ما يعرف ب "الحلل السنوي" في حين الخل المتراكم فهو يدل على جميع الاختلالات السنوية المتجمعة خلال فترة زمنية معينة.

2- حالة الفائض في ميزان المدفوعات:

وفي حالة الفائض في ميزان المدفوعات يكون رصيده موجب أي أن المتحصلات من العالم الخارجي المدفوعات، وفي حالة الحاسب الدائن يزيد عن الجانب المادي، غير أن حالة الفائض في الميزان دليل على عدم فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف السلطات العامة في تحقيق التوازن الخارجي (خضر، 2004، صفحة 25)، وتكمن المشكلة بالميزان في هذه الحالة في ضرورة تخلي الدولة عن استخدام جزء من مواردها الحقيقية المستخدمة في الإنتاج بالإضافة إلى وجود أموال معطلة بلا استثمار وفي المقابل تتراكم الأرصدة النقدية ما بسبب بدوره تضخم و ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة لتزايد الطلب على صادرات الدولة، إلا أن حالة الفائض تعد أقل خطورة من حالة العجز في الميزان.

ويمكن للدولة أن تتلخص من حالة الفائض في ميزان مدفوعاتها من خلال منح القروض للدول الأخرى مقابل سعر فائدة كعائد على الاستثمار ومن خلال منح إعانات وتبرعات للدول التي تمر بأزمات اقتصادية، هذا في الأجل القصير وتزداد أهمية الحل لما يكون في الأجل الطويل. (الحميد، 2003، الصفحات 402-403)

المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري

تعتبر حالة الاختلال في ميزان المدفوعات الحالة الأكثر ملازمة له خاصة في الدول النامية فالاختلال في ميزان حالة التوازن بين مدفوعات الدولة ومفوضاتها الخارجية حيث يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال إذا حقق عجزاً أو فائضاً، وهذا الخلل لا بد من إزالته باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة، والاختلال معناه أن التساوي المحاسبي تم بطريقة طارئة وغير مهيأة للثبات والاستقرار، ويجب دراسة كل عناصر الميزان بدقة من أجل معرفة مكان الخلل هل هو في الميزان التجاري أو ميزان الخدمات أو أنه في ميزان المعاملات الرأسمالية، ومحاولة معالجة هذا الاختلال مهما كانت صورته والتخفيف من حدة الأثر الذي يخلفه.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على ميزان التجاري

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة، ومن أهم هذه العوامل نذكر مايلي:

✓ التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبياً من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات، نظراً لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية (الحجار، 2003، صفحة 64)

✓ معدل نمو الناتج المحلي: يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن ال PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلاد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت وطنية أم أجنبية. (السعيد، 2007، صفحة 69)

كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.

✓ تغيرات أسعار الفائدة: وتغيرات أسعار الفائدة التغير في أسعار الفائدة له أثر على حركة رؤوس الأموال حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض أسعار الفائدة

الى خروج رؤوس ويؤدي بدوره إلى تراجع العملية الإنتاجية مما يدثر على تراجع الصادرات وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة، ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعريين. (الحجار، 2003، صفحة 64)

✓ **سعر الصرف:** يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خف القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفي سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

المطلب الثاني: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري

قبل التطرق إلى كيفية تأثير تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري سنتطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بتغيرات (تقلبات) سعر الصرف.

أولاً: مفاهيم عامة حول تغيرات سعر الصرف:

يمكن لتغيرات سعر صرف أي عملة أن أخذ الأشكال التالية:

- 1 - الانخفاض (التدهور) : Dépréciation ويقصد به انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية أو ارتفاع السعر الداخلي للعملة الأجنبية وهذا نتيجة لقوى العرض والطلب .
- 2 - الارتفاع (التحسن) : Appréciation فيقصد به ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وهذا نتيجة لقوى العرض والطلب.

فمثلاً إذا كان سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو هو 1 دولار = 1 أورو، وحدث أن زاد الطلب على السلع الأوروبية في أمريكا وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على الأورو ونتيجة ذلك أصبح سعر الصرف 1 د ولار = 98.0 أورو، في هذه الحالة فإن سعر صرف الدولار قد انخفض وبالمقابل فإن سعر صرف الأورو قد ارتفع.

وتجدر الإشارة إلى أن أي انخفاض في قيمة عملة معينة يقابلها ارتفاع في عملة مقابلة والعكس صحيح، كما أن انخفاض وارتفاع العملة لا يكون إلى في نظام الصرف.

3-التخفيض: Dévaluation هو قرار تتخذه السلطات النقدية للدولة بتخفيض سعر صرف عملتها مقابل عملة أو عدة عملات أجنبية ، أي جعل العملة المحلية تساوي عددا أقل من العملة الأجنبية، وهذا ما سيخفض قوتها الشرائية في الخارج.

4-الرفع: Réévaluation: فهي عملية معاكسة لعملية التخفيض. (شيهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، 2007، صفحة 258)

ثانيا: العلاقة بين تغيرات سعر الصرف والميزان التجاري:

من خلال ما سبق تبين أن الانخفاض والارتفاع يكون عن طريق قوى الطلب والعرض في السوق أما التخفيض والرفع فيكون عن طريق تدخل السلطات النقدية، وإن لجميع هذه الحالات علاقة مباشرة بتوازن ميزان المدفوعات عموما والميزان التجاري خصوصا كون تغيرات سعر الصرف تؤثر مباشرة على المعاملات التجارية مع العالم الخارجي، ويمكن أن نبين أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري من خلال أثرها على الصادرات وعلى الواردات.

بما أن آثار الانخفاض أو التخفيض تكون بصفة عامة واحدة فإننا سنناقشهما معا، وفيما يخص أثر رفع العملة فهو عكس أثر تخفيض العملة، ونادر ما تلجأ إليه الدولة من أجل التخلص من الفائض في المدفوعات. لذا سنكتفي هنا بدراسة أثر التخفيض.

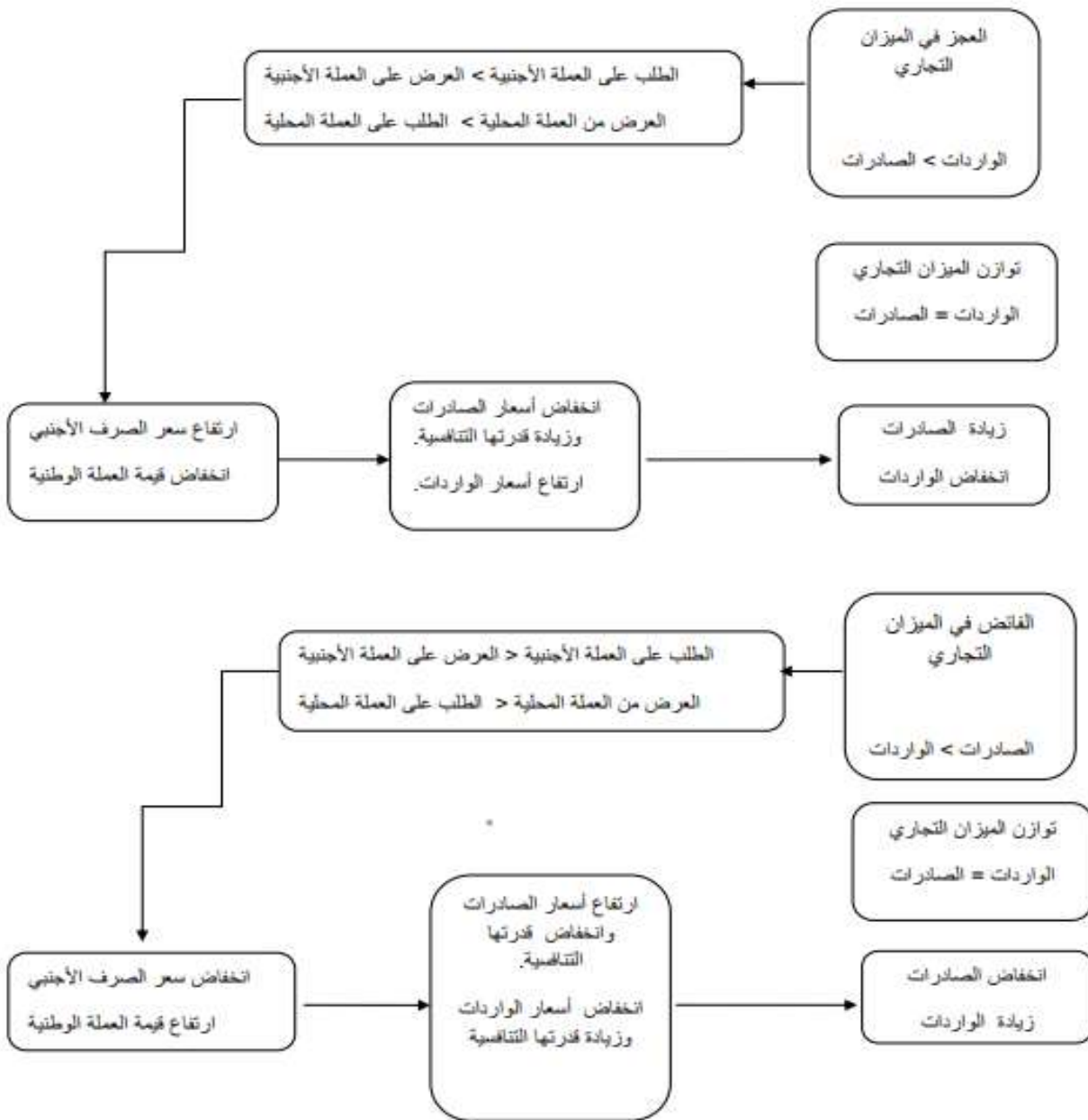
1 - أثر تخفيض العملة على الصادرات : يترتب على تخفيض قيمة العملة جعل أسعار الصادرات (السلع المحلية الموجهة للتصدير) أرخص نسبيا مقومة بالعملة الأجنبية، ومن ثم زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات، وبالتالي زيادة كمية وقيمة الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، الأمر الذي ينعكس في زيادة عرض العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على الطلب المتزايد على العملة الأجنبية.

2- أثر تخفيض العملة على الواردات : يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى جعل أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية أغلى نسبيا، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي انخفاض كمية وقيمة الواردات بشرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر، ومن ثم يقل الطلب على العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية . (شيهاب، 2007، صفحة 258)

وحتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية، لا بد من توفر مجموعة من الشروط أهمها:

- وجود طلب على السلع والخدمات الوطنية من الخارج ؛
 - وجود طاقة إنتاجية عالية بغية مواجهة الطلب الخارجي ؛
 - عدم ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية بالنسبة للدولة التي تقوم بالتخفيض ؛
 - عدم قيام الدول الأخرى بتخفيض قيمة العملة (خاصة تلك المتعامل معها تجارياً) ، أو ما يسمى بالمعاملة بالمثل بالإضافة إلى الآثار المرغوب فيها لانخفاض قيمة العملة على الحساب التجاري، يمكن أن يعتبر البعض أن التخفيض المستمر في قيمة العملة سياسة مرغوب فيها، إلا أن لهذه العملية سلبيات يمكن حصرها في ثلاث نقاط أساسية وهي:
 - 1- يؤدي تخفيض أو انخفاض العملة إلى التضخم وما له من تأثير على المستوى المعيشي للأفراد داخل المجتمع؛
 - 2- يؤدي تخفيض العملة إلى إعادة توزيع الموارد (هروب رؤوس الأموال إلى الخارج مثلاً) الذي يمكن أن يكون له أثر سلبي، وخصوصاً في الاقتصاديات الصغيرة المنفتحة؛
 - 3 - يؤدي تخفيض العملة إلى تدهور شروط التبادل التجاري للدولة الذي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة فيها. (كريانين، 2007، صفحة 342)
- ويمكن توضيح العالقة بين سعر الصرف والميزان التجاري من خلال الشكل التالي:

الشكل (1-1): يوضح العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري



المصدر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الأشعاع الفنية، مصر، 1990، ص 320.

خلاصة الفصل

يمكن القول من خلال ما تم التطرق اليه في هذا القول ان الميزان التجاري يعد من أهم الفقرات في ميزان المدفوعات وهو يحتوي على المعاملات التي تخص التجارة المتطورة والتجارة غير المنظورة وبالتالي فان ميزان المدفوعات يتأثر بتأثر الميزان التجاري، وبصورة عامة يعد ميزان المدفوعات هو الوثيقة الوحيدة التي تحصي جميع تعاملات المالية بين الداخل والخارج ولتسهيل التسجيل فيه قسم الى اقسام ومنها الميزان التجاري، ويقوم بعدة وظائف تساهم وتسهل على الاقتصاديين رسم سياسة مستقبلية سليمة، ويلاحظ أن الميزان التجاري يتأثر بعدة متغيرات اقتصادية وبالتالي يؤثر في ميزان المدفوعات ويؤدي به إلى الاختلال اما يتذبذب الى العجز او الفائض.

يعرف الميزان التجاري بأنه البيان الذي يشتمل على كافة البنود الدائنة و المدينة لكل الصادرات والواردات من السلع و الخدمات، وتسجل فيه كل المعاملات المنظورة أي الملموسة في شكل سلع عينية خلال مدة معينة عادة ما تكون سنة، كما أنه يمثل الفرق بين قيمة واردات بلد ما خلال فترة ما و بين قيمة صادراته، ويحدث التوازن في الميزان التجاري في الحالة التي يكون فيها جانبي الميزان في حالة تعادل وتساوي تام، وتحاول كل دول العالم الوصول إلى توازن في ميزانها التجاري على الرغم من أن حالة التوازن نادرا ما تتحقق، وهذا من خلال محاولتها التقليل من واردتها قدر الإمكان والعمل على زيادة صادراتها.

وايضا يخلص المستخلص من هذا الفصل انه لأجل السير الحسن للاقتصاد قطر ما، يجب أن يتم توما موازنة ميزان مدفوعاته ولأجل ذلك ابتكر الاقتصاديين عدة طرق لعلاج الخلل في ميزان المدفوعات، فبالنسبة للدول المتقدمة تستطيع علاج الخلل دون التدخل الصارخ في عرف السوق والاخلال بمبادئ الرأسمالية، اما الدول النامية فللعلاج الخلل في موازين مدفوعاتها يتطلب منها التدخل ضد مبادئ الرأسماليين وتوجيه حالة الخلل لأجل التصحيح والعودة إلى التوازن.

ومن أهم الأدوات التي يركز عليها في التأثير على ميزان المدفوعات هي سعر الصرف بحيث انه عندما يكون اختلال في ميزان المدفوعات يتم انسياب العملات من والى الخارج استجابة لسعر الصرف ففي ظل الحرية الاقتصادية يؤثر سعر الصرف على الميزان التجاري من خلال ارتفاع وانخفاض الأسعار الحقيقية للسلع والخدمات بين مختلف الأقطار وبالتالي الحركة تكون دائما نحو التوازن.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيعية

تمهيد

ومن منطلق عدم القدرة على تحقيق النمو الاقتصادي بمعزل عن العالم، قامت الجزائر بتنفيذ جملة من الاصلاحات الاقتصادية التي بدأت بتنفيذ البرامج المقترحة بدأت بتنفيذ البرامج المقترحة، إضافة إلى تعزيز خيار الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ومفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة. فهذا يعكس كل ما تحمله من سلبية أو ايجابية، بالإضافة كذلك الى الأزمة المالية العالمية

من خلال هذا الفصل نسلط الضوء على سعر الصرف في الجزائر وتطوره وقسمنا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تطور ميزان الجزائري التجاري في ظل تقلبات سعر الصرف اليورو

المبحث الثاني: نمذجة واختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر صرف اليورو والميزان التجاري في الجزائر

بواسطة نموذج ARDL

المبحث الأول: تطور ميزان الجزائري التجاري في ظل تقلبات سعر الصرف اليورو

تميز سعر صرف الدينار الجزائري بالاستقرار خلال فترة التخطيط المركزي للاقتصاد التي امتدت من 1967 إلى 1990 ولي يشكل سعر الصرف المستقرة، في تلك الفترة عائقاً طالما كان خاضعاً للرقابة حيث أدت لدارة سعر صرف الدينار الجزائري به ل الكيفية إلى تكبد الدولة تكاليف لدراية للعملات الصعبة ليست الوطن، وهكذا انفصل سعر صرف الدينار تدريجياً لها أي عالقة أو ارتباط مع أداء الاقتصاد عن الواقع الاقتصادي حيث أدت هذه الوضعية إلى اتباع تخفي تدريج، لقيمة الدينار لمواجهة الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار البترول وقد تزامن هذا مع الإجراءات الرامية إلى اقامة اقتصاد مبني، على قواعد اقتصاد السوق .

المطلب الأول: تطور أنظمة الصرف في الجزائر

أولاً: خصائص الاقتصاد الجزائري

مما الشك فيه أن الاقتصاد الجزائري يعتبر من أهم الاقتصاديات الإفريقية بحكم طبيعة الموارد والثروات المادية التي يتميز بها من مواد طاقوية، منجميه ومواد أولية هامة. كذلك حجم الطاقات الإنسانية والكفاءات البشرية التي يتمتع بها، قطاعات صناعية ال يستهان بها رغم ضرورة التطوير، توفر بنية شاملة وهامة من بنية مينائية ومطاريه وتوفر مساحات زراعية هامة؛

ومع هذا فإن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا والآثار السلبية لها أفرزت أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تساهم في إضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي بحيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد مديونية حيث تركز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير وإدارة أزمة المديونية والتي ال تزال تشكل قيذا ومشروطيه تؤثر على طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة. فرغم انخفاض معدلات الدين والتي تعود إلى ارتفاع حوصلة الصادرات نتيجة الارتفاع أسعار البترول، فان حجم الديون لم ينخفض إلى مستوى المقدره التسديدية وخاصة بعد مرحلة تحرير التجارة؛

الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يقوم على استراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية وهذا على حساب استراتيجية التصنيع. الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات الريعية المتحققة في الأسواق الدولية، فالمحروقات تساهم بنسبة 53 % من الناتج الداخلي و 46 % من الإيرادات العامة للدولة و 98,5 % من اجمالي الصادرات؛ (خديجة، ماي 2015، الصفحات 78-88)

اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد، حيث أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته وتحد من كفاءة السياسة الاقتصادية وتعطيل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية، فازدادت شبكات السوق الموازي

وتنامت أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته. هذا الوضع أضعف قدرة الدولة المؤسسية وزرع عنصر الثقة فيها.

ثانياً: أنظمة الصرف في الجزائر

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف من سعر صرف ثابت إلى سعر الصرف المرن حيث تميز تحديد سعر الصرف في المراحل الأولى بالطابع الإداري وفي، ما يلي، سنوضح مختلف المراحل التي، مر بها سعر صرف الدينار الجزائري :

1- مرحلة ربط الدينار بعملة واحدة (1712-1793)

بعد استقلال الجزائر عام 1962، لم يكن للبلاد عملتها الوطنية بعد فقد بقيت تستخدم "الفرنك الجزائري" الذي كان يتداول في عهد الاحتلال الفرنسي، ثم أنشأت بنكها المركزي في 13 ديسمبر 1962، وبتاريخ 26 سبتمبر 1963 انضمت إلى صندوق النقد الدولي لتصبح أحد البلدان الأعضاء فيه، حيث التزمت بجعل عملتها قابلة للتحويل بكل حرية داخل منطقة الفرنك الفرنسي. وبتاريخ 10 أبريل 1964 تم إنشاء الوحدة النقدية الوطنية "الدينار الجزائري" الذي عوض "الفرنك الجزائري" بمقتضى القانون رقم 111/64.

ونظراً لكون تنظيم المسائل النقدية الدولية في تلك الفترة قد كان لا يزال يخضع لأحكام اتفاقيات نظام "بريتون وودز" أسعار الصرف الثابتة، فقد قامت الجزائر بتحديد قيمة الدينار بما يعادل 091 ميليغرام

من الذهب الصافي، أما سعر صرفه فقد حدد بالتعادل مقابل الفرنك الفرنسي 1 دج = 1 فرنك فرنسي، كما قامت السلطات بإعلان الدينار عملة غير قابلة للتحويل. (مرغريت، 2018-2017، الصفحات 145-144)

وبعد الهجمات المضاربة التي تعرض لها بنك فرنسا عقب أحداث سنة 1968 عمدت السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي حيث انتقل سعر التكافؤ الرسمي للفرنك من 4.9370 فرنك لكل دولار إلى 5.5544 فرنك فرنسي لكل دولار أمريكي في 1969. ونظراً لأن الجزائر شرعت في هذه الفترة في تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) الذي يتطلب استقرار سعر الصرف فإن الدينار الجزائري لم يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي رغم استمرار العالقة الثابتة بين الدينار والفرنك الفرنسي حيث كان 1 دينار جزائري يساوي 1.25 فرنكاً فرنسياً بين أوت 1969 وديسمبر 1973. (عمار، 2013-2012، صفحة 99)

ومع انهيار نظام بريتن وودز انجر عنه سحب الذهب من التداول في السوق العالمية حيث شرعت معظم الدول في تعويم عملاتها وأصبح من الضروري على الجزائر أن تعيد النظر في سياسة سعر صرفها، وهو ما قامت به فعال بداية من سنة 1973. (أمين، 2017، صفحة 143)

2-مرحلة ربط الدينار بسلة من العملات بداية من سنة (1721-1793).

نظرا للأحداث والتطورات الكبيرة التي طرأت على النظام العالمي للصرف، بانتهاء نظام بروتن وودز تخلت الجزائر عن ربط عملتها بالفرنك الفرنسي، وأصبحت قيمة الدينار الجزائري مثبتة بسلة مكونة من أربعة عشر عملة، مما سمح للجزائر بالخروج نهائيا من منطقة الفرنك، وقد كان الدينار يتذبذب مقابل هذه العملات بطريقة سلبية دون مراعاة أي عاقبة مع الوضعية الاقتصادية أو المالية للدولة و/أو الفرق في التضخم (تعادل القوة الشرائية) أو الإنتاجية بين الجزائر والدول المصدرة لها. إذ منحت لكل عملة من هذه العملات ترجيحا محددًا على أساس وزن في التسديدات الخارجية كما تظهر في ميزان المدفوعات، وكان هذا التوجه الجديد في تحديد قيمة الدينار الجزائري ابتداء من جانفي 1974.

الجدول رقم(2-1): طبيعة عناصر السلة المرجحة لقيمة الدينار

العملة	الإتزان %
الدولار الأمريكي	40.15
الفرنك الفرنسي	29.2
المارك الألماني	11.5
الليرا الإيطالية	4
الجنيه الإسترليني	3.85
الفرنك البلجيكي	2.5
الفرنك السويسري	2.25
البيزطة الإسبانية	2
الفلوران الإيرلندي	1.5
الدولار الكندي	0.75
الكورونة الدنماركية	0.2
الكورونة النرويجية	0.1
الشلنق النمساوي	0.5
الكورونة السويدية	1.5

المصدر: مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرف في الجزائر " دراسة قياسية في الفترة 1990-2003، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص46

3-مرحلة التسيير الديناميكي (1729-1774):

أدت الأزمة البترولية سنة 1986 إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة حيث تعرض إلى ما يعرف بالعجز التوأم أي تزامن العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات مما أدخل الاقتصاد الوطني في ركود استدعى على الجزائر إدخال إصلاحات جذرية على الاقتصاد الوطني بشكل عام وسياسة الصرف بشكل خاص (عمار، 2013-2012، صفحة 101)، حيث تمثلت إصلاحات سعر الصرف في الإجراءات التالية:

3-1-الانزلاق التدريجي لسعر الصرف (نهاية سنة 1987 -سبتمبر 1991): (برنه، 2016-2015، صفحة 143)

قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب، وطبق خلال فترة طويلة نوعا ما امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991، حيث انتقل معدل صرف الدينار الجزائري من 8.2 دينار لكل دولار أمريكي في نهاية 1987 إلى 17.7 دينار لكل دولار أمريكي في نهاية مارس 1991، ويمكن أن نبين مراحل الانزلاق التدريجي التي مر بها الدينار الجزائري خلال الفترة (1987-1991).

3-2- الصريح التخفيض (1991-1994)

في نهاية سبتمبر 0880 وبعد استقرار الدينار لمدة ستة أشهر موائية قامت السلطات النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض باتخاذ قرار يقضي بتخفيض الدينار بنسبة 22% مقابل الدولار الأمريكي وذلك بموجب الاتفاق الثاني المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991 والذي يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي.
- جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية.
- رفع الدعم عن المنتجات المحلية وترك أسعارها تتحدد حسب قوى العرض والطلب.
- الحصول على مساعدات مالية من جراء تطبيق الشروط الواردة في اتفاقية الاستعداد الائتماني.

وبقي الدينار على هذه القيمة 22.5 دينار مقابل دولار أمريكي واحد إلى أن تم إبرام اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي بتاريخ أبريل 1994 والذي انجر عنه تخفيض الدينار ب 40.17% ليصل بذلك إلى 36 دينار للدولار الأمريكي الواحد وأقره مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/04/1994. (عمار، 2013-2012، صفحة 102)

4- مرحلة تطور نظام التعويم المدار (1774 إلى يومنا هذا):

بداية من أواخر سنة 1994 عرف الدينار الجزائري مرحلة تحول فعلي وتغيير تدريجي لوجهة تحديده وفق قواعد العرض والطلب ليتم الإعلان عن قرار التخلي عن نظام الربط الذي تبنته الجزائر منذ 1974 ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين:

4-1- التثبيت جلسات نظام (Le Fixing):

هو عبارة عن جلسات تضم ممثلي البنوك التجارية المقيمة تحت إشراف البنك المركزي التي كانت أسبوعية في البداية ثم أصبحت يومية في مرحلة الحقبة أين يقوم البنك المركزي عند فتح الجلسة بعرض مبلغ يحدد على أساس هدف سياسة الصرف ومعبرا عنه بدلالة العملة المحورية وهي الدولار الأمريكي على أساس سعر صرف أدنى حينها تقوم البنوك بعملية عرض المبلغ المراد الحصول عليه وبالسعر الذي يناسبها ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من خلال عرض العملات الصعبة من طرف بنك الجزائر والطلب عليها من طرف البنوك التجارية إلى أن يتحدد سعر صرف الدينار عند أقل سعر معروض من طرف البنوك المشاركة، وما ساعد على إنشاء هذا النظام ما يلي:

- نجاح برنامج الاستقرار والتحكم في الوضع النقدي (الفعالية في مجال الضبط النقدي)
- اتجاه معدلات التضخم نحو الانخفاض.

- تحسن مستوى الاحتياطات من العملة الصعبة .

وكان البنك المركزي يهدف من خلال هذه الجلسات إلى ما يلي :

- تحديد سعر الدينار من خلال المناقصات.

- تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعره الرسمي.

- خفض قيمة الدينار على مستوى السوق الموازية.

وقد استمر العمل بنظام جلسات التثبيت طوال مرحلة انتقالية تجريبية امتدت إلى غاية ديسمبر 1995 تاريخ إنشاء سوق الصرف البيئية. (عمار، 2013-2012، صفحة 103)

5-2- سوق الصرف بين البنوك:

أصدر بنك الجزائر بتاريخ 0883/01/10 لائحة تتضمن إنشاء سوق الصرف ما بين البنوك، يتدخل فيها يوميا جميع البنوك بما فيها بنك الجزائر والبنوك الأولية والمؤسسات المالية الأخرى من أجل بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل، مقابل الدينار الجزائري، وقد أجريت أول الصفقات في 1996/12/02 وينقسم سوق الصرف ما بين البنوك إلى سوق فورية وأخرى آجلة من هذا يحدد سعر صرف الدينار حسب قوى السوق فكل متدخل في السوق بإمكانه التخلي أو اكتساب عملة صعبة حسب وضعيته (الفائض أو الحاجة لهذه العملة)، وأصبح من الممكن للبنوك و المؤسسات المالية أن تقوم بما يلي:

- بيع الدينار للبنوك غير المقيمة مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل.

- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري المودعة في حسابات العملة الوطنية.

- بيع وشراء عملات صعبة قابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل
- بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف ما بين البنوك، العملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة المحلية.

وعليه فإن إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة كان من شأنه السماح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها، كما تم إلغاء نظام الحصص المحددة ابتداء من جانفي 1996 وهي تعتبر الخطوة الأولى للتحويل نحو نظام تعويم الصرف والسماح بإقامة مكاتب للصرف بالعملة الصعبة في ديسمبر 1996. (أمين، 2017، صفحة 150)

المطلب الثاني: هيكل الصادرات والواردات في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المطلب أن نبين أهم خصائص التجارة الجزائرية من خلال التعرف على أهم الصادرات والواردات الجزائرية.

أولاً: هيكله الواردات:

شهدت الواردات الجزائرية تزايد مستمر خلال الفترة (1999 - 2014) والجدول التالي يوضح أهم السلع المستوردة خلال هذه الفترة.

جدول رقم(2-2) : هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة (1999-2014) :

الوحدة: (مليار دولار أمريكي)

المجموع	سلع أخرى	سلع التجهيز	المواد الغذائية	السنوات	المجموع	سلع أخرى*	سلع التجهيز	المواد الغذائية	
27.631	5.400	17.277	4.954	2007	9.164	1.974	4.883	2.307	القيمة
100	19.54	62.53	17.93		100	21.54	53.29	25.17	النسبة %
39.479	7.009	24.674	7.796	2008	9.173	1.950	4.808	2.415	القيمة
100	17.75	65.82	16.43		100	21.30	52.00	26.70	النسبة %
39.297	7.895	25.539	5.863	2009	9.940	2.083	5.462	2.395	القيمة
100	20.10	64.98	14.92		100	20.95	54.96	24.09	النسبة %
40.212	8.338	25.850	6.024	2010	12.009	2.362	6.907	2.740	القيمة
100	20.73	64.28	14.99		100	19.66	57.51	22.83	النسبة %
47.300	10.884	26.611	9.805	2011	12.606	2.632	7.458	2.516	القيمة
100	23.01	56.26	20.73		100	20.87	59.17	19.96	النسبة %
50.376	16.791	24.562	9.023	2012	17.146	3.501	10.260	3.385	القيمة
100	33.33	48.76	17.91		100	20.41	59.85	19.74	النسبة %
54.903	18.372	27.004	9.580	2013	20.357	4.070	12.700	3.587	القيمة
100	33.46	49.11	17.43		100	19.99	62.39	17.62	النسبة %
58.330	15.022	32.303	11.005	2014	21.456	4.098	13.558	3.800	القيمة
100	25.75	55.38	18.87		100	19.09	63.2	17.71	النسبة %

Source :

- les réalisations des échange extérieurs de l'Algerie, période: 1993-2010, centre nationale d'informatique et des statistique (CNIS), sans anné de publication.

- bulletins statistique trimestriels, N0 de 1 à 30, Bank of Algeri, de 2002 à 2015 .

من خلال الجدول يتبين أن مواد التجهيز والمواد الغذائية تستحوذ على أكبر نسبة من الواردات الجزائرية حيث: مواد التجهيز : والتي تشمل كل من التجهيزات الصناعية، الفلاحية والمواد النصف مصنعة، تشكل أكثر من 50% من الواردات الجزائرية خلال هذه الفترة، ومن خلال الجدول يتبين أن قيمة مواد التجهيز عرفت استقرارا نسبيا خلال الفترة (1999 - 2001) ، وبعد سنة 2001 نلاحظ تزايد ملحوظ ومستمر لقيمة الواردات من مواد التجهيز حيث انتقلت من 4.5 مليار دولار سنة 2001 إلى أكثر 32مليار دولار سنة 2014 أي تضاعف بأكثر من 6 مرات، ويرجع ذلك إلى البرامج التنموية التي أطلقتها الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة (برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو وبرنامج توطيد النمو)، هذه المشاريع التي تحتاج إلى مختلف مواد التجهيز ومواد أولية خاصة التجهيزات الصناعية، حيث أن هذه السلع والتجهيزات غير متوفرة محليا ويستوجب استيرادها من

الأسواق الخارجية، حيث تعتبر التجهيزات الصناعية من أهم مكونات الواردات على الإطلاق حيث بلغت نسبة 36 % من إجمالي الواردات سنة 2011 بقيمة 15.9 مليار دولار، والجدول التالي يوضح تطور قيمة الواردات من التجهيزات الصناعية خلال الفترة (2009 - 2014) .

جدول رقم (2-3) : تطور قيمة الواردات من التجهيزات الصناعية للفترة (2009 - 2014)

الوحدة: (مليار دولار أمريكي)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة الواردات من التجهيزات الصناعية	15.140	15.573	15.951	13.604	15.745	18.906
النسبة المئوية من إجمالي الواردات	25	27	36	30	25	15

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 30، بنك الجزائر، جوان 2015

المواد الغذائية: تعتبر المواد الغذائية من أهم السلع المستوردة من طرف الجزائر، ويتبين من خلال الجدول أن فاتورة الواردات من السلع الغذائية في تزايد مستمر حيث وصلت إلى أكثر من 11 مليار دولار سنة 2014، باستثناء سنتي 2009 و2010 أين انخفضت قيمة الواردات إلى 5.863 و6.024 مليار دولار وذلك بنسبة 92.14 و 99.14 % على التوالي، وذلك نتيجة تحسن الظروف المناخية التي ساعدت على رفع مستوى الإنتاج الزراعي خاصة الحبوب، هذه الأخيرة (الحبوب) التي تعتبر من أهم الواردات الغذائية، والجدول التالي يبين أهم الواردات من المواد الغذائية للجزائر خلال سنتي 2014 و2013

جدول رقم (2-4): أهم المواد الغذائية المستوردة خلال سنتي 2013 و2014

الوحدة: (مليون دولار أمريكي)

2014		2013		السلع الرئيسية المستوردة
النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	
28.90	3180.40	34.58	3312.49	الحبوب، سميد والفرينة
16.06	1767.75	13.14	1258.80	حليب ومشتقاته
7.15	787.08	9.86	944.68	السكر وملحقاته
2.97	327.05	3.91	374.53	القهوة والشاي
2.91	319.92	4.78	457.98	خضر جافة
2.41	265.59	2.65	353.70	اللحوم
39.59	4357.21	31.08	2977.82	سلع أخرى
100	11005	100	6580	المجموع

Source :Rapport annuelle de l'année 2014, direction général des douanes

يتضح من خلال الجدول أن أهم المواد الغذائية المستوردة هي الحبوب والسميد والفرينة حيث وصلت قيمتها إلى 3312.49 و3180.40 مليون دولار وذلك بنسبة 34.58 % و28.90 % من مجمل قيمة واردات المواد الغذائية خلال سنتي 2013 و2014 على التوالي، تليها الحليب ومشتقاته بنسبة 13.14 و 16.06 % خلال سنتي 2013 و 2014، ويعود سبب ارتفاع الواردات من هذه السلع إلى ارتفاع استهلاكها كونها مواد أساسية بالنسبة للمجتمع الجزائري وبسبب أن هذه المواد سلع مدعمة من طرف الدولة، وأسعارها منخفضة في السوق المحلية مما أدى إلى زيادة الطلب عليها، ومن جهة أخرى ضعف القطاع الإنتاجي الخاص لهذه المواد.

ثانيا: هيكله الصادرات الجزائرية

يمثل الجدول التالي التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (1999-2014)

جدول رقم (2-5): هيكل الصادرات خلال الفترة (1999-2014)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات		المحروقات	خارج المحروقات	المجموع	السنوات		المحروقات	خارج المحروقات	المجموع
1999	القيمة	12084	438	12522	2007	القيمة	59605	1311	60916
	النسبة %	96.51	3.49	100		النسبة %	97.85	2.15	100
2000	القيمة	21419	612	22031	2008	القيمة	77192	1954	79146
	النسبة %	97.23	2.77	100		النسبة %	97.53	2.47	100
2001	القيمة	18484	648	19132	2009	القيمة	44411	1066	45477
	النسبة %	96.62	3.38	100		النسبة %	97.66	2.34	100
2002	القيمة	18091	734	18825	2010	القيمة	56143	1619	57762
	النسبة %	96.10	3.89	100		النسبة %	97.20	2.80	100
2003	القيمة	23988	477	24465	2011	القيمة	71662	2140	73802
	النسبة %	98.05	1.95	100		النسبة %	97.10	2.90	100
2004	القيمة	31548	660	32208	2012	القيمة	70571	2048	72620
	النسبة %	97.95	2.05	100		النسبة %	97.18	2.82	100
2005	القيمة	45588	907	46495	2013	القيمة	63662	2161	65823
	النسبة %	98.05	1.95	100		النسبة %	96.72	3.28	100
2006	القيمة	53608	1183	54791	2014	القيمة	58362	2810	61172
	النسبة %	97.84	2.16	100		النسبة %	95.41	4.59	100

Source:

- les réalisations des échange extérieurs de l'Algerie, période : 1993-2010, centre nationalde l'informatique et des statistique (CNIS), sans année de publication.
- bulletins statistique trimestriels, N0de 1 à 30, Bank of Algeria, de 2002 à 2015.

من خلال الجدول أعلاه يتبين:

- أن هيكل الصادرات الجزائرية يتميز بالتركيز السلعي حيث يعتمد بشكل شبه كلي على نوع واحد من السلع وهي المحروقات وذلك بنسبة تفوق 96% ما عدى سنة 2014 أين انخفضت النسبة إلى 95% .
- في ما يخص حصيلة الصادرات فهي متغيرة بين الانخفاض والزيادة وهذا نتيجة لتغير أسعار النفط في السوق العالمية فنلاحظ مثلا ارتفاع حصيلة الصادرات بين سنتي 2010 و2011 بنسبة أكثر 21.73% وهذا نتيجة

ارتفاع سعر البترول بنسبة 40.91 %، وقد أدى انخفاض سعر النفط بين سنتي 2012 و2014 من 111 دولار للبرميل إلى 100.2 دولار أمريكي للبرميل إلى تراجع حصيلة الصادرات من 72620 مليون دولار سنة 2012 إلى 61172 مليون دولار سنة 2014، أي بنسبة 15.76 %، والجدول التالي يبين تطور أسعار البترول خلال الفترة (1999-2014).

جدول رقم (2-6): تطور أسعار النفط خلال الفترة (1999-2014)

(الوحدة: دولار /برميل)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
سعر البترول	17.8	28.5	24.3	25.2	29.0	38.7	54.6	65.7
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر البترول	74.9	99.9	62.2	80.2	112.9	111	109.5	100.2

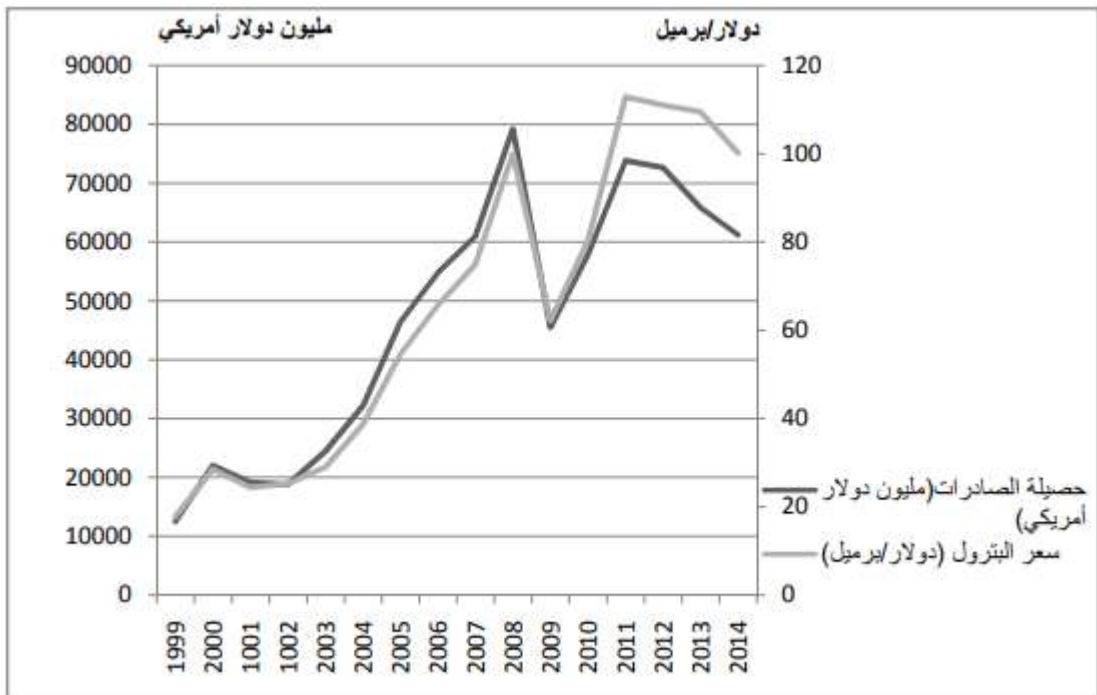
Source :

- Banque d'Algérie, Rapport 2014, évolution économique et monétaire
- Banque d'Algérie, Rapport 2005, évolution économique et monétaire
- Banque d'Algérie, Rapport 2004, évolution économique et monétaire
- Banque d'Algérie, Rapport 2002, évolution économique et monétaire

من خلال الجدول يتبين أنه ومنذ سنة 1999 شهدت أسعار النفط ارتفاعا ملحوظا حيث ارتفع سعر البرميل من 17.8 دولار سنة 1999 ليصل إلى أكثر من 112 دولار سنة 2011، وقد شهدت أسعار البترول تراجعا خلال سنة 2014 حيث انخفض إلى 100 دولار لكل برميل، واستمر في الانخفاض خلال سنة 2015 ليصل إلى أقل من 50 دولار في نهاية جوان 2015، وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى ما يلي:

ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة: فقد ارتفع الإنتاج الأمريكي بمقدار الضعف تقريبا خلال الست (06) سنوات الماضية. وفي الوقت الذي كانت فيه السعودية ونيجيريا والجزائر تتنافس على أسواق الولايات المتحدة، تحول التنافس إلى الأسواق الآسيوية واضطر المنتجون لخفض أسعار النفط في وقت ازداد فيه إنتاج وكندا العراق وروسيا.

- انخفاض الطلب على النفط : وذلك نتيجة تراجع معدلات نمو اقتصاديات أوروبا والدول النامية، يضاف إلى ذلك أن السيارات أصبحت أكثر قدرة على توفير الطاقة. وهكذا فإن نمو الطلب في تناقص بسبب ما يسمى الاقتصاد الرقمي الذي أدخل على التكنولوجيا تغييرات هيكلية.
- سياسات أوبك: حيث وفي هذه الظروف ترفض أوبك خفض الإنتاج أو التدخل لإعادة التوازن للسوق الذي يعاني من زيادة العرض، وقد انخفض سعر نفط سلة أوبك بنحو 50% منذ أن رفضت في اجتماع في فيينا أواخر 2014 خفض إنتاجها، وطالما لعبت السعودية تاريخيا دور المنتج المرن" الذي يستطيع زيادة أو خفض الإنتاج، لكنها ودولا أخرى تتمسك حاليا بالدفاع عن حصتها في السوق.
- ارتفاع سعر صرف الدولار: حيث يعتبر ارتفاع سعر الدولار أيضا من أسباب ضعف الطلب على النفط، ذلك أن برميل النفط مقوم بالدولار مما يجعل سعره أعلى لمستخدمي العملات الأخرى .
- ولتوضيح العلاقة الطردية بين أسعار النفط وحصيلة إجمالي الصادرات نستعين بالشكل البياني التالي الذي سبين تطور إجمالي الصادرات الجزائرية وسعر البترول خلال الفترة (1999 - 2014).
- الشكل رقم (2-2): تطور إجمالي الصادرات الجزائرية وسعر البترول خلال الفترة (1999 - 2014):



المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 5 والجدول رقم 6 باستعمال E 2007

فيما يتعلق بالصادرات خارج المحروقات، ف رغم النسبة الضعيفة للصادرات خارج المحروقات إذ لم تتجاوز 5% في أحسن حالتها، إلا أن قيمتها في تزايد مستمر حيث تجاوزت قيمتها ولأول مرة مليار دولار أمريكي سنة 2006 واستمرت في الارتفاع إلى أن تجاوزت عتبة 02 مليار دولار سنة 2011 ووصلت إلى أكثر من 8.2 مليار سنة

2014، وهذا نتيجة لسياسة الدولة في ترقية ودعم الصادرات خارج المحروقات وما تقدمه من إعفاءات ضريبية وجمركية للصادرات خارج المحروقات وللقطاعات المتخصصة للمنتجات الموجهة للتصدير وخاصة المنتجات الفلاحية مثل التمور ، وتجدر الإشارة هنا أن الصادرات خارج المحروقات قد سجلت ارتفاعا ملحوظا نحو الاتحاد الاوروبي منذ دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005 ، إلا أن هذه القيمة تبقى دون المستوى المطلوب.

المطلب الثالث: تطور والميزان التجاري الجزائري خلال 2000-2018

في ظل الظروف الحالية من التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، والتي تستند على حرية التبادل التجاري وإزالة كافة العراقيل والقيود التجارية والتحرر الاقتصادي الهادفة إلى تحرير التجارة الدولية في كافة دول العالم دون قيد أو شرط أصبح واضحا أن سياسة تنمية الصادرات وتنويعها هي أحد البدائل المناسبة إن لم نقل أفضلها من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتطوير الاقتصاد الوطني، كما أن الحاجة الاعتماد هذه السياسات زادت بعد أن عانت العديد من الدول من الآثار السلبية نتيجة لإحلال الواردات، وقد أيد معظم المفكرين الاقتصاديين أهمية سياسة تنمية الصادرات في دفع التنمية الاقتصادية للبلد.

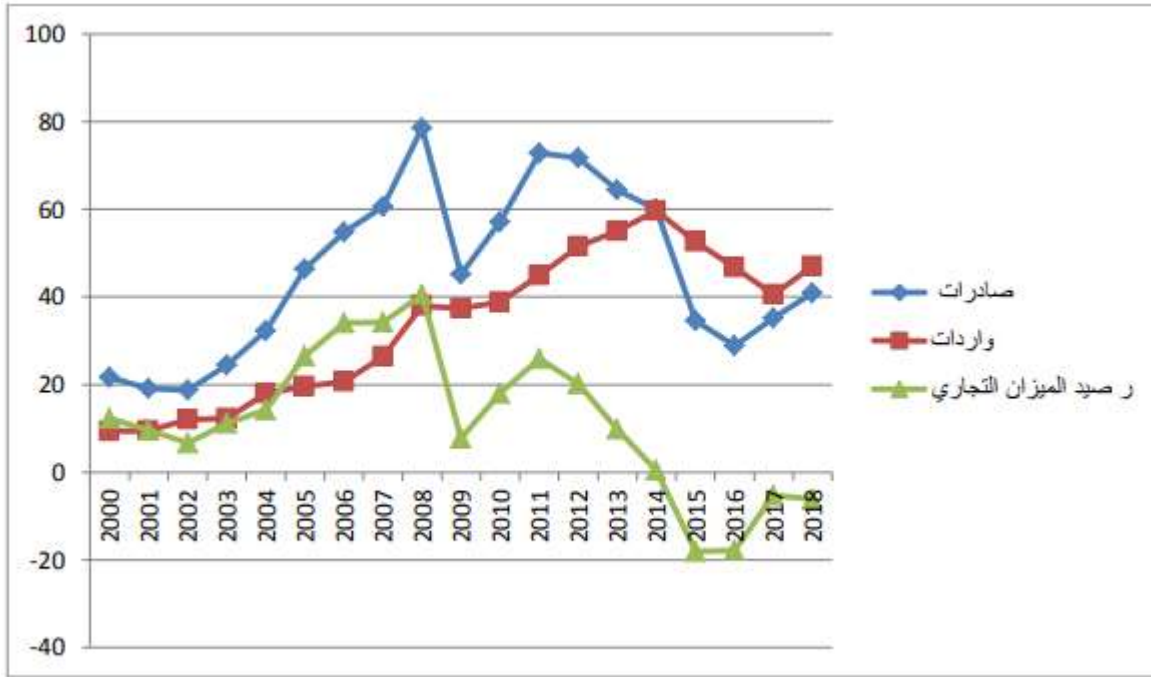
الجدول رقم (2-7): تطور حالة عناصر الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2018).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	صادرات	واردات	رصيد الميزان التجاري
2000	21,65	9,35	12,3
2001	19,09	9,48	9,61
2002	18,71	12,01	6,7
2003	24,46	12,32	11,14
2004	32,22	17,95	14,27
2005	46,38	19,57	26,47
2006	54,74	20,68	34,06
2007	60,59	26,35	34,24
2008	78,59	37,99	40,56
2009	45,18	37,4	7,78
2010	57,09	38,88	18,05
2011	72,88	44,94	25,96
2012	71,73	51,56	20,16
2013	64,37	54,99	9,88
2014	59,99	59,67	0,45
2015	34,56	52,64	-18,08
2016	28,88	46,72	-17,84
2017	35,19	40,5	-5,31
2018	40,85	47,002	-6,152

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر.

الشكل رقم(2-3) : تطور حالة الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2018):



المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والبيان السابق يمكن إبراز أهم التغيرات التي طرأت على الصادرات والواردات الجزائرية

في النقاط التالي:

-الصادرات :

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه أن الصادرات في ارتفاع مستمر خلال الفترة (2000-2008) حيث بلغت سنة 2010 مقدار 19,09 دولارا وواصلت في الارتفاع حتى بلغت 78,56 مليار دولار سنة 2008 ، ثم بدأت في الانخفاض حيث بلغت سنة 2009 45,18 مليار دولار ويعود هذا إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط التي انخفضت ابتداء من جويلية 2008 حيث انخفضت من 111,51 دولار في السداسي الأول إلى 88,22 دولار في السداسي الثاني من سنة 2008 ثم إلى 62,26 دولار سنة 2009، وتراجع قيمة الدينار مقابل الدولار بسبب الأزمة المالية للجزائر، لكن سرعان ما ارتفعت قيمة الصادرات إلى 57,09 مليار دولار سنة 2010 لتصل إلى 72,88 مليار دولار سنة 2011 وهذا راجع لتحسن أسعار البترول حيث بلغ 113 دولار كمتوسط سنوي سنة 2011 ، وواصلت في التذبذب إلى غاية 2016 أين انخفضت إلى 28,88 مليار وهذا بسبب تراجع أسعار سعر البترول، ثم بدأت في الارتفاع إلى غاية سنة 2018 ، ومن هنا نستنتج انه هناك علاقة طردية بين قيمة الصادرات وأسعار البترول، أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فنسبة مساهمتها ضئيلة جدا.

- الواردات:

عرفت الواردات تطورا ملموسا خلال الفترة 2000-2014، حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2014 والمقدرة ب 59,67 مليار دولار، ويعود ذلك إلى ارتفاع العائدات من العملة الصعبة نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار البترول حيث بلغ سعره 102 دولار للبرميل سنة 2014، لتتخفص مرة أخرى خلال الفترة 2015-2018، ويعود هذا إلى انخفاض أسعار البترول والتي أدت إلى تدهور قيمة الدينار مقابل الدولار ونقص احتياطي الصرف الأجنبي.

- الميزان التجاري:

من الجدول والشكل أعلاه يمكن تحليل تطور الميزان التجاري في الجزائر حيث في الفترة (2000-2014) سجل الميزان التجاري فائض وبلغ أعلى قيمة سنة 2008 مقدرة ب40,56 مليار دولار، ويرجع هذا إلى ارتفاع قيمة الصادرات في هذه الفترة والتي بلغت 78,56 مليار دولار لينخفض سنة 2009 إلى 7,78 مليار دولار ثم وصل في الارتفاع إلى غاية سنة 2012، ثم بدأ في الانخفاض إلى أن حقق عجز قدر ب 17,84 مليار دولار سنة 2016، حيث تراجعت صادرات المحروقات، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض أسعار البترول إلى 49 مليار دولار سنة، ثم عرف الميزان التجاري انخفاضا في العجز سنتي 2017-2018 قدر ب 6,15 مليار دولار سنة 2018.

وفي الأخير نستنتج أن تخفيض العملة لم يؤثر على الصادرات لأن معظمها عبارة عن محروقات.

المبحث الثاني: نمذجة واختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر صرف اليورو والميزان التجاري في الجزائر بواسطة نموذج ARDL

هذا المبحث هو بمثابة الجزء التطبيقي والقياسي لهذه الدراسة حيث نحاول من خلاله دراسة العلاقة بين سعر صرف اليورو بالدينار والميزان التجاري الجزائري بناء على الأدوات والأساليب الإحصائية.

المطلب الأول: المفهوم العام للطريقة الإحصائية المعتمدة

أولاً: ماهية النموذج الاقتصادي

1- تعريف النموذج

يعرف النموذج الاقتصادي بأنه عبارة عن مجموعة من العلاقات التي تربط بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والتي يعبر عنها في صورة معادلات تشرح العلاقة بين هذه المتغيرات (السميع، 2009، صفحة 43). فالنموذج هو تقديم أو عرض مبسط وعمام للوضعية المعقدة التي عادة ما تكون عليها الظاهرة في الطبيعة، وهو يعكس العناصر الأساسية التي تتحكم في الظاهرة المدروسة وعلاقات التأثير المتبادل بينها، فهو أداة يستعملها الباحث من أجل فهم وتفسير الظواهر أولاً، ثم التمكن من تقديرها والحصول على توقعات بتطورها في المستقبل (علي، 2007، صفحة 09).

2- مراحل بناء النموذج

يمكن تقسيم مراحل بناء النموذج إلى أربع مراحل رئيسية هي؛ تعيين النموذج، تقدير معاملات النموذج، تقييم المقدرات، تقييم القدرة التنبؤية للنموذج (نجيب، 2012، صفحة 14).

2-1-1- تعيين النموذج

يقصد بتوصيف النموذج أن يتم تحديد الظاهرة المراد دراستها ومن ثم تحديد المتغيرات أو العوامل التي تساعد على تفسير سلوك هذه الظاهرة ووضع الفرضيات المفسرة للظاهرة، ويتم التعبير عن هذه المتغيرات والعلاقات في صورة رياضية، لذا نجد أن هذه المرحلة تنطوي على خطوات عدة أهمها:

- 2-1-1- تحديد متغيرات النموذج سواء المتغير التابع أو المتغيرات المستقلة (المفسرة) من واقع النظرية الاقتصادية وأي معلومات من الظاهرة.
- 2-1-2- تحديد عدد العلاقات الداخلة في النموذج.
- 2-1-3- تحديد الشكل الرياضي للنموذج من حيث عدد المعادلات التي يحتوي عليها وكونها خطية أو غير خطية (علي و خالد محمد السواعي، 2013، صفحة 13).

2-1-4- يتعين تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معلمات العلاقة الاقتصادية محل القياس بناء على ما تقدمه المصادر السابقة من معلومات، وتعتبر التوقعات القبلية للإشارة وحجم المعلمات هامة بالنسبة لمرحلة ما بعد التقدير، حيث يتم اختبار المدلول الاقتصادي للمعلمات المقدر من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها وحجمها (القادر، 2002، صفحة 16).

2-2- تقدير معلمات النموذج

ويتم في هذه المرحلة القياس والتقدير بعد الانتهاء من المرحلة الأولى، وتعد هذه المرحلة فنية بحتة تعتمد أساساً على البيانات الواقعية التي تم جمعها عن المتغيرات، وعلى طرق وأساليب الاقتصاد القياسي، وتتطوي على عدة خطوات (علي و خالد محمد السواعي، 2013، صفحة 22)، أهمها:

2-2-1- تجميع البيانات

لا بد من تجميع البيانات التي تستخدم في تقدير معلمات النموذج وهذه البيانات تختلف حسب الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة حيث نجد عدة أنواع من البيانات: (نجيب، 2012، صفحة 23)

- أ- **بيانات السلاسل الزمنية:** تحتوي بيانات السلسلة الزمنية على مجموعة من المشاهدات تصف بها سلوك متغير اقتصادي في فترات زمنية متتالية كبيانات الدخل القومي وقد تكون هذه المشاهدات (سنوية، موسمية، شهرية).
- ب- **بيانات مقطعية:** توضح هذه البيانات المقطعية القياسات التي يأخذها متغير بالنسبة لمفردات عينة ما عند نقطة زمنية معينة مثل الدخل القومي لمجموعة من دول العالم في سنة معينة.
- ج- **بيانات سلسلة مقطعية:** وهي التي تحتوي على دمج بيانات السلسلة الزمنية والبيانات المقطعية على سبيل المثال دراسة الدخل القومي لمجموعة دول العالم لفترات زمنية معينة.
- د- **بيانات هندسية:** مثل البيانات المتعلقة بالمتطلبات الفنية عن طريق الإنتاج مثل (دوال الإنتاج).
- هـ- **بيانات مرفقيه:** وهي تتعلق بالتنظيمات الإدارية والتشريعية السائدة وهذه نحتاجها عند دراستنا للنظم الضريبية.

و- **بيانات أخرى:** هذه البيانات لا يمكن قياسها كمياً مثل المتغيرات الصورية (الصماء) حيث تأخذ قيماً عددية عادة ما تكون صفر أو واحد.

2-2-2- **اختيار طريقة القياس الملائمة:** أهم الطرق القياسية المستخدمة في قياس العلاقات الاقتصادية هي: (القادر، 2002، صفحة 23)

أ- **طرق المعادلة الواحدة:** تستعمل هذه الطرق لتقدير كل معادلة على حدي ومن أمثلتها طريقة المربعات الصغرى العادية وطريقة الصيغ المختصرة وغيرها.

ب- طرق المعادلة الآتية (المتعددة): يشير نموذج المعادلات الآتية إلى الحالة التي يكون فيها متغير تابع في معادلة أو أكثر هو متغير مفسر في معادلة أخرى من النموذج، ومن أمثلتها طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين وطريقة المربعات الصغرى ذات ثلاث مراحل وغيرها.

ويتم اختيار الطريقة المناسبة للتقدير على عدة عوامل أهمها: (السميع، 2009، صفحة 28)
ب-1- طبيعة العلاقة بين المتغيرات.

ب-2- خصائص المقدرات المتحصل عليها من كل طريقة من طرق التقدير وتوافر الفروض الخاصة بكل طريقة.
ب-3- بساطة الطريقة من حيث العمليات الحسابية اللازمة.
ب-4- الوقت والتكاليف اللازمين لتقدير معاملات النموذج.

ج- تقييم المعلمات المقدرة بالنموذج

بعد أن ينهي الباحث تقدير القيم الرقمية لمعاملات النموذج من خلال بيانات واقعية، تبدأ مرحلة تقييم هذه القيم المقدرة بمعنى تحديد ما إذا كانت هذه التقديرات ذات مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، وما إذا كانت مقبولة من الناحية الإحصائية ويطلق عليها اختبارات الدرجة الأولى فضلا عن توافر شروط المتبعة في القياس (أي مدى قبولها في ضوء معايير الاقتصاد القياسي، أي اختبارات الدرجة الثانية). (علي و خالد محمد السواعي، 2013، صفحة 22)

ج-1- المعايير الاقتصادية: وهذه نستمدّها من النظرية الاقتصادية وهي تتعلق بإشارات ومقادير المعلمات المقدرة والتي تحدد العلاقات الكمية بين المتغيرات الاقتصادية (نجيب، 2012، الصفحات 26-28).

ج-2- المعايير الإحصائية: (اختبارات الرتبة الأولى): تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، ومن أهمها معامل التحديد واختبارات المعنوية. (القادر، 2002، صفحة 23)

ج-3- المعايير القياسية: (اختبارات الرتبة الثانية): هذه المعايير تضعها نظرية الاقتصاد القياسي للتحقق من تحقق الافتراضات الخاصة بالطريقة القياسية المستخدمة، فمثلا يجب التأكد من أن جميع المتغيرات العشوائية الداخلة في النموذج لا ترتبط ببعضها البعض، ولاختبار عدم وجود ارتباط ذاتي نستخدم إحصاء يعرف باسم اختبار درين-واتسون "Durben-Watson test (d)" ويستخدم كمعيار لتقييم نتائج التقديرات.

د- تقييم النموذج

يجب أن تكون التنبؤات القياسية مستندة على أسس علمية وذات معنوية عالية تتيح للاقتصادي استخدامها بدون تردد أو خوف من صحة التنبؤات المشتقة منه، فعلى النموذج أن يكون قد أختبر بشكل دقيق، فقد يحدث

أن تكون المقدره التفسيرية مقياسه بمعامل التحديد مرتفعه، وأن معاملات النموذج قد يكون لها معنوية إحصائية كبيرة إلا أن مقدره النموذج على التنبؤ قد تكون محدوده.

ويعود سبب ذلك الى احتمال حدوث تغيرات مفاجئة لم تكن في الحسبان، وعلى العكس قد لا تكون المقدره التفسيرية عالية لكن قدرة النموذج على التنبؤ كبيرة، ويعود ذلك الى طبيعة النموذج ومتغيراته والفحوصات أو الاختبارات التي أجريت عليه قبل وبعد التوقع (وليد و اسماعيل واخرون، 2006، صفحة 47).

وسوف نعتمد في دراستنا على نموذج الانحدار البسيط الذي سوف يوضح لنا العلاقة الموجودة بين متغيرين فقط، أحدهما متغير تابع (الاحتياطات) والآخر متغير مستقل (أسعار البترول).

ثانيا: عموميات حول نموذج ARDL

نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL المقترح من قبل Pesaran, et al (1997-2001) ، ويأخذ نموذج ARDL الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة Lag بعين الاعتبار (كمال، 2015، صفحة 110)، حيث تتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من الابطاءات الموزعة في حدود (معلمات) تتوافق وعدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل (فتيحة و بلحاج فراحي، 2017، صفحة 11)، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL، ويكتب النموذج على الشكل التالي (عائشة، 2018، صفحة 338):

$$d(y_t) = c + \lambda y_{t-1} + \sum_{i=0}^{\uparrow} \beta_i * x_{t-i} + \sum_{i=1}^{\uparrow} a_{1i} * d(y_{t-i}) + \sum_{i=1}^{\uparrow} a_{2i} * d(x_{t-i}) + \varepsilon_t$$

حيث:

λ : معلمة المتغير التابع المبطأة لفترة واحدة عند المستوى (حد تصحيح الخطأ)، وحتى يكون لدينا تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة وذات علاقة طويلة الأجل يجب أن يتوفر شرطين لقيمة λ ، شرط لازم أن تكون إشارتها سالبة وشرط كاف أن تكون معنوية؛

β : معاملات العلاقة طويلة الأجل؛

α : معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)؛

C: تشير إلى الجزء القاطع، ε_t أخطاء الحد العشوائي.

ويعتمد إختبار ARDL على إحصائية فيشر، لتحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتتلخص هذه المنهجية باتباع الخطوات التالية: (الدين، 2018، صفحة 453)

- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية؛
 - اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Test of Bounds؛
 - تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL؛
 - اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات.
- المطلب الثاني: تقدير أثر تقلبات سعر صرف اليورو على الميزان التجاري في الجزائر
أولاً-بناء النموذج

سنحاول من خلال دراستنا تفسير التغير الحاصل في النمو الاقتصادي من خلال قطاع التجارة الخارجية، ومنه نفترض أن الصيغة الخطية للنموذج من الشكل التالي:

$$BC=f(ExC_t).....(1)$$

حيث:

BC: معدل التغطية التجاري (الصادرات/الواردات)؛

ExC: سعر صرف اليورو؛

3.4. اختبار جذر الوحدة

يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما **I(0)** أو **I(1)**، والجدول رقم 1 يبين درجة استقرارية ودرجة تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة بالاعتماد على اختبار **Phillips-Perron**، ووجدنا أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

الجدول رقم(2-8): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)

الفرق الأول			المستوى			القرار (الرتبة)	السلسلة الزمنية
بدون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	ثابت فقط	بدون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	ثابت فقط		
3.79- (0.00)	3.71- (0.04)	-4.03 (0.01)	0.80- (0.35)	2.62- (0.27)	1.25- (0.62)	I(0)	BC
3.24- (0.00)	-5.27 (0.00)	76-4. (0.00)	3.47 (0.99)	180. (0.99)	1.03 (0.99)	I(1)	EXC

المصدر: أنظر الملاحق (4-3)

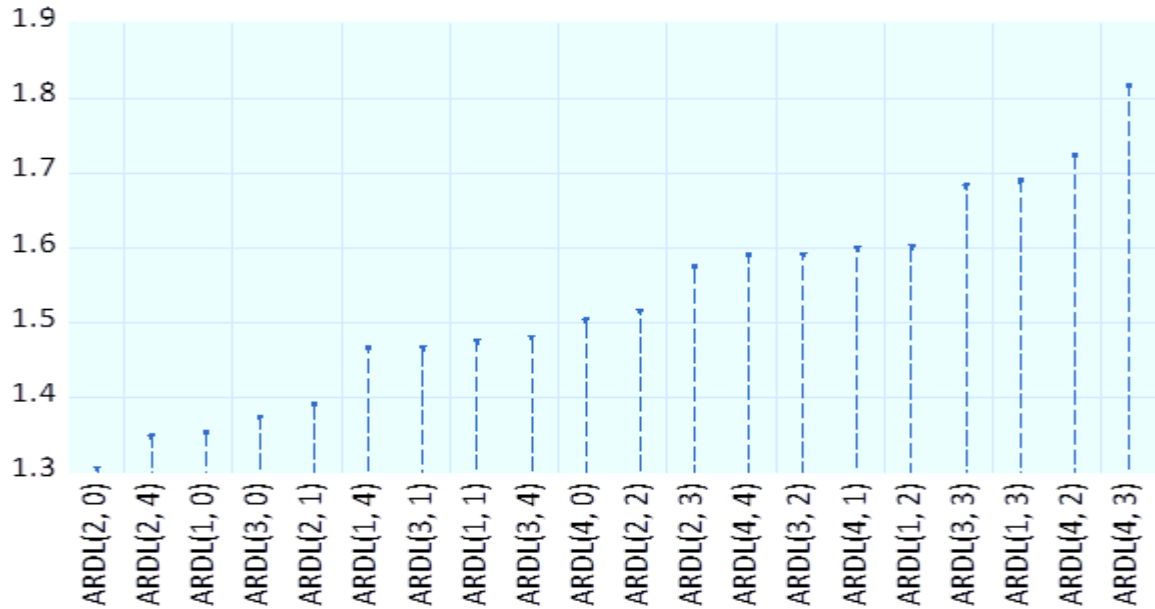
4.4. إختيار فترات الابطاء المثلى للنموذج

اعتمادا على AIC تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج ARDL(2,0) هو النموذج الأمثل كما هو

موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(2-4): نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى

Akaike Information Criteria



المصدر: مخرجات Eviews 12

5.4. إختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)

يبين الجدول رقم 2 أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (Bounds

Test) وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ F-statistic أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى عند

معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة.

الجدول رقم(2-9): نتائج إختبار الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	1.123964 1	Asymptotic: n=1000		
		10%	3.02	3.51
		5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	17	Finite Sample: n=35		
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
		Finite Sample: n=30		
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: مخرجات Eviews 12

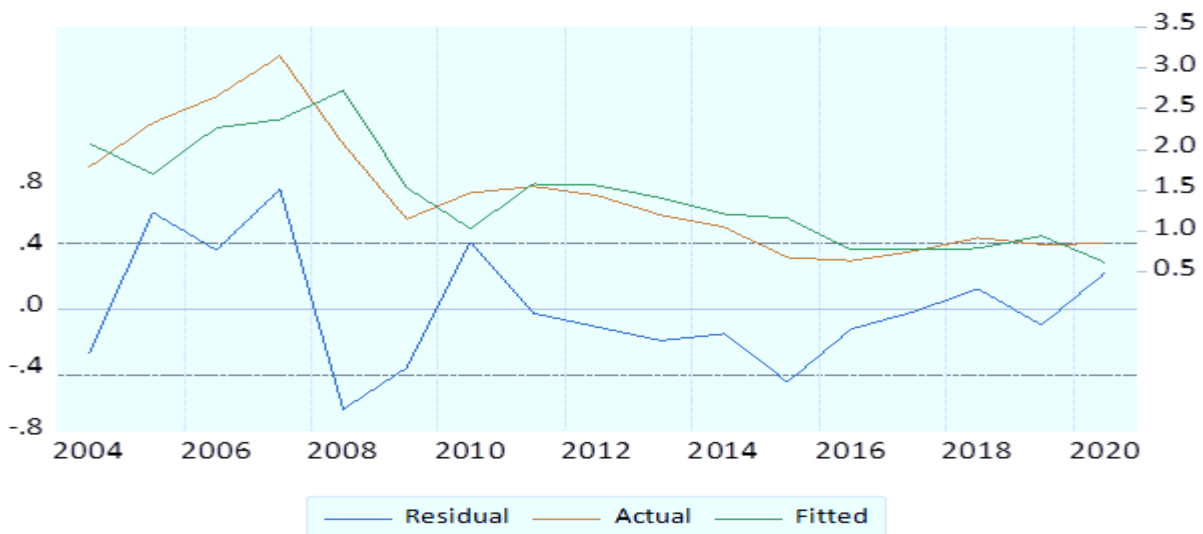
6.4. إختبار جودة النموذج

قبل اعتماد النموذج $ARDL(2,0)$ في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك خلال استخدام الاختبارات التالية:

1.6.4. جودة النموذج: من اجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال

الشكل التالي:

الشكل رقم(2-5): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)



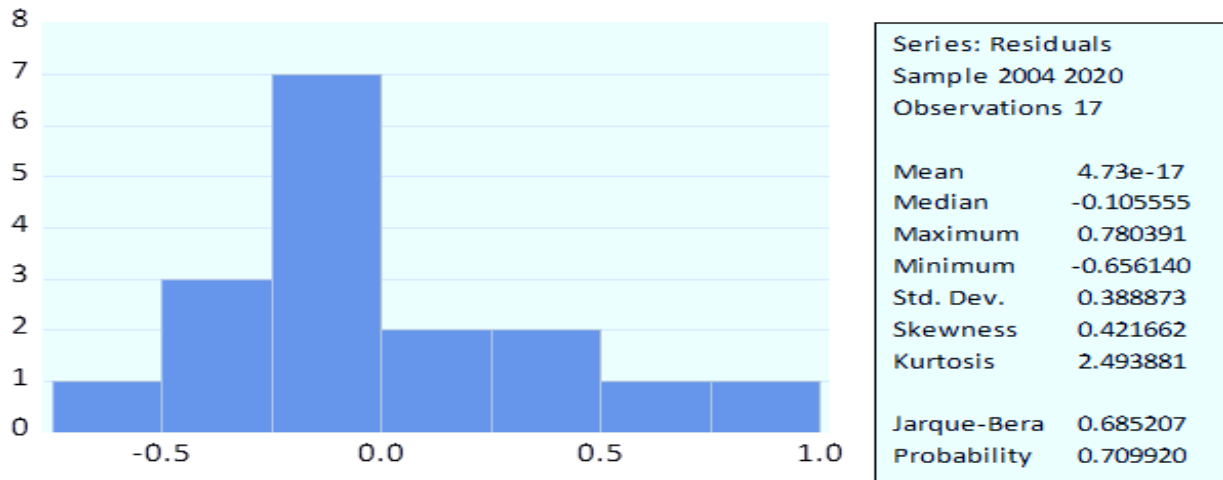
المصدر: مخرجات Eviews 12

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدره من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

2.6.4. التوزيع الطبيعي للبواقي:

للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم Jarque-Bera، فوجد أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية ($\alpha > 0.05$) وهوما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة $J-B=0.68$ اقل من $\chi^2=5.99$ وهو ما يؤكد أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(2-6): التوزيع الطبيعي للبواقي

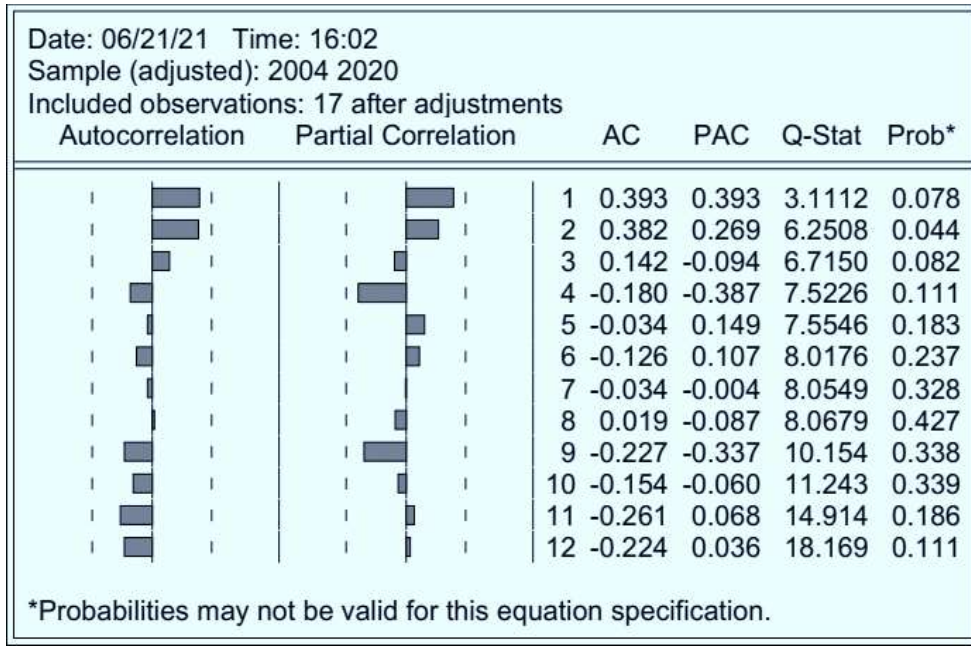


المصدر: مخرجات Eviews 12

3.6.4. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-10): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.258338	Prob. F(2,11)	0.7769
Obs*R-squared	0.762675	Prob. Chi-Square(2)	0.6829
Test Equation:			
Dependent Variable: RESID			
Method: ARDL			
Date: 06/21/21 Time: 16:02			
Sample: 2004 2020			
Included observations: 17			
Presample missing value lagged residuals set to zero.			



المصدر: مخرجات Eviews 12

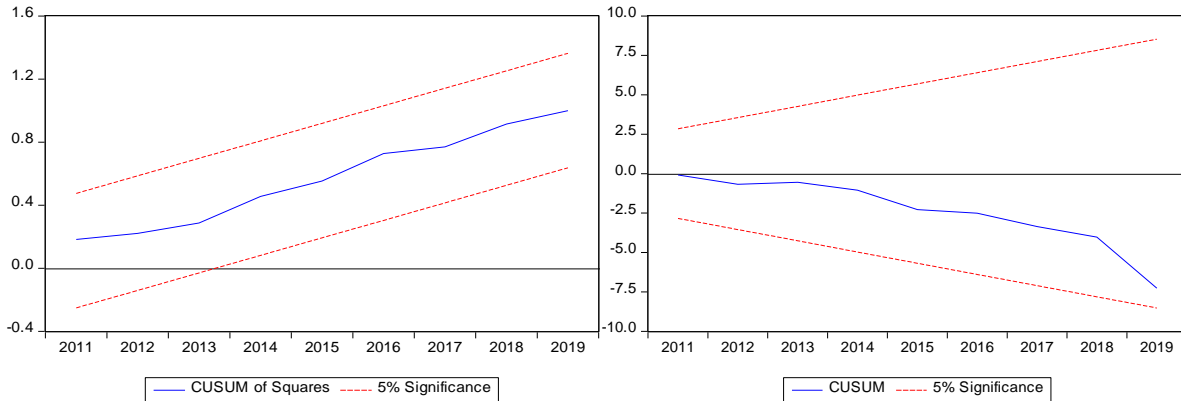
من الجدول نلاحظ أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة وإحصائية الاختبار Q-Star غير معنوية، وحسب LM test فإن Prob chi-square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي. 4.6.4 اختبار عدم ثبات التباين: للكشف عن ثبات التباين نستخدم اختبار ARCH الموضح في الجدول التالي: الجدول رقم (2-11): نتائج اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.612330	Prob. F(1,14)	0.1283
Obs*R-squared	2.516040	Prob. Chi-Square(1)	0.1127
Test Equation:			
Dependent Variable: RESID^2			
Method: Least Squares			
Date: 06/21/21 Time: 16:04			
Sample (adjusted): 2005 2020			
Included observations: 16 after adjustments			

المصدر: مخرجات Eviews 12

حسب هذا الاختبار فإن Prob F أكبر من 0.05 ما يعني أن F ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على ثبات التباين. 5.6.4 اختبار الاستقرار: لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-7): نتائج اختبار إستقرارية النموذج



المصدر: مخرجات Eviews 12

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، و CUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

6.6.4. تقدير الأثر في الأجل القصير والطويل باستعمال نموذج ARDL

علاقة الأجل القصير:

يوضح الملحق رقم 01 أن سعر صرف اليورو لا يؤثر على رصيد الميزان التجاري في الأجل القصير، وهذا لأن آثار سعر الصرف حسب النظرية الاقتصادية تظهر آثارها أكثر في الآجال الطويلة. هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين المتغيرات، وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائياً وكانت قيمته $(\text{CointEq}(-1) = -0.3823)$ ، وهو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، والإشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

علاقة الأجل الطويل:

يوضح الملحق رقم 02 أن سعر صرف اليورو يؤثر سلباً على رصيد الميزان التجاري في الأجل الطويل، حيث كلما تغيرت أسعار الصرف بوحدة واحدة انخفض معدل التغطية التجاري بـ 0.02 وحدة، وهذا ما يتوافق والنظرية الاقتصادية التي تنص على أنه وخاصة في الدول غير التنافسية كالجائر فإن ارتفاع صرف عملة وارداتها (واردات الجزائر من أوروبا) يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الواردات وبالتالي انخفاض معدل التغطية التجاري.

خلاصة الفصل:

إن الميزان التجاري له أهمية كبيرة في تحديد وضعية البلد الاقتصادية، وهذا بعد معرفة وتحديد حالته التي تكون إما فائض أم عجز.

وبعد تحليل كل من الواردات والصادرات وجدنا أن الواردات تربط الجزائر بالخارج عن طريق استيراد مستلزمات وحاجيات لم تستطع تلبتها وتغطيتها على المستوى الدولي، وتعمل الصادرات على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية حيث ترتبط الصادرات والاستثمارات بعلاقات تشابكية تبادلية، فالاستثمار يأتي بالتكنولوجيا الحديثة التي تساهم في تنوع المنتج وتحسين جودته وربطه بالأسواق الخارجية، والصادرات تسمح بزيادة رأس المال الذي يؤدي إلى التوسع في الإنتاج وإنشاء صناعات جديدة. فمن خلال تحليل التركيبة السلعية للواردات نجد أن المواد الأكثر استيرادا من حيث الهيمنة هي التجهيزات الصناعية، والمواد نصف مصنعة. أما الصادرات نجد ان الطاقة والمحروقات هي في صدارة السلع المصدرة، أما من خلال تحليل نجد أن إيطاليا هي أهم زبون للجزائر، وفرنسا هي أهم شريك .

فمن خلال هذه القيم التي سجلتها الصادرات بالنسبة للنواتج المحلي الإجمالي نلاحظ أنه تعود أهمية الصادرات للنواتج المحلي الإجمالي للمكانة المميزة التي تحتلها المحروقات في الصادرات والتي يتم تحديد الطلب عليها معظم الدول الصناعية.

الخطبة

الخاتمة

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية ألي اقتصاد وطني.

سعر الصرف يعتبر المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات إذ تعد أسعار الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي هذا من جانب، ومن جانب آخر إن استيراد السلع من إحدى البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي في السوق الوطني، أو بعبارة أخرى فإن الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية بينما الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية، وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق الوطني، ومع اختلاف التعاريف حول سعر الصرف إلا أنها كلها تؤكد أن سعر الصرف هو:

" عملية مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية والعكس، وتتم هذه المبادلة بسعر محدد في سوق الصرف الأجنبي "

اختبار صحة الفرضيات

الفرضية الأولى:

الزيادة في معدلات التضخم تؤدي إلى زيادة في عجز ميزان المدفوعات وهذا يتطابق الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية:

انخفاض قيمة الدينار الجزائري تؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات في الجزائر وهذا يتناقض مع الفرضية الثانية.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الحالية إلى عدة نتائج تجيب على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية الموضوعية في المقدمة، هذه النتائج كما يلي:

الخاتمة

➤ نتيجة للمكانة الاقتصادية العالمية للاتحاد الأوروبي، فقد أصبح الأورو في وقت ليس بالطويل منافسا للدولار في مجمل المعاملات الاقتصادية، إذ يسيطر الأورو على حصة هامة من الديون والاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي وفي فوترة المعاملات التجارية وهذا على حساب الدولار الذي تراجعت مكانته مقارنة بما كان قبل ظهور الأورو.

➤ يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للجزائر

➤ أظهرت الدراسة أن معدلات التضخم المحلي وسعر الصرف لم تكن هي المؤثر الأهم والوحيد على ميزان المدفوعات الجزائري، إذ أن هناك عوامل أخرى تؤثر عليه مثل ضعف الإنتاج المحلي والمصدر والذي يحتاج إلى مواد أولية وتجهيزات مستوردة فرفع سعر الصرف يرفع من تكلفة هذه السلع وبالتالي تؤثر سلبا على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات مما يقلل الطلب عليها محليا ودوليا وزيادة التوجه للاستيراد رغم ارتفاع سعر الصرف فيزيد العجز في الميزان التجاري وبالتالي في ميزان المدفوعات.

الاقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات هي:

- يجب إعطاء أهمية كبيرة لسعر الصرف وجعله كأداة ضبط للتجارة الخارجية
- ضرورة تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات للسماح برفع مستوى احتياطات الصرف وتنويعها عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج
- القضاء على السواق الموازية بتخفيض سعر العملة. وضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1. ابراهيم نعمة الله نجيب، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2012.
2. بريان كويل، الحماية من مخاطر العملة، ترجمة قسم الترجمة بدار الفاروق، دار الفاروق للنشر والتوزيع - القاهرة - مصر، 2006.
3. بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
4. حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة.
5. داود حسام على، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- زهراء الشرق - القاهرة، 1998.
6. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي. العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية. الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال. اتفاقيات التجارة الدولية، دار الجامعة الجديدة الأزاريطية، 2005.
7. السيقو وليد إسماعيل وآخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي. الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
8. عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
9. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2005.
10. عبد المطلب عبد الحميد، "النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
11. عطية عبد القادر محمد عبد القادر، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2002.

قائمة المصادر والمراجع

12. عناني محمد عبد السميع، التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية. دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
13. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1990.
14. محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
15. مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

المذكرات ورسائل الجامعية

1. محمد علة، "الدولار ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فتر التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 2002-2002.
2. بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر - ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر 3، 2011.
3. بربري محمد أمين، "سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2003)"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة شلف، 2004.
4. جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1999 -2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية - تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013.
5. رفيقة صباغ، "أثر الدولار والأورو على التجارة الخارجية الجزائرية"، مذكرة ماجستير مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فتر تحليل اقتصادي، جامعة تلمسان 2002/2002.
6. عمر مؤذن، تغيير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين (1990-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية -تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة المدية، 2012

قائمة المصادر والمراجع

7. كمال العقريب، " أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات -دراسة حالة الجزائر -" ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فتر : نقود، مالية وبنوك، جامعة البليدة، 2002/2002.
8. بن قدور علي، "دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي غير منشورة)، جامعة تلمسان، الكلي-دراسة حالة الجزائر-"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية 2005.
9. بربري محمد لمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية " دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010-2011.

المجلات والجرائد والتقارير

1. سي محمد كمال، اختبار منحنى ل للتجارة الخارجية في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 15، جامعة الشلف، الجزائر، 2015.
2. مختاري فتيحة وبلحاج فراحي، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 1990/2015.
3. مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 12، جامعة بشار، الجزائر، 2017.
4. علي توفيق الصادق وآخرون، نظم وسياسات أسعار الصرف، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،
5. معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر 2003.
6. التقارير السنوية لبنك الجزائر (2004-2013).
7. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1996
8. إحصائيات التجارة الخارجية، 2013،
9. عميش عائشة، دراسة تحليلية قياسية لأثر مضاعف كينز على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2016 باستعمال نموذج ARDL. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، جامعة الشلف، الجزائر، 2018.

قائمة المصادر والمراجع

10. بوالكور نور الدين، محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 باستعمال نموذج ARDL. حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزائر، 2018.

11. خالد خديجة، "أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02، ماي 2005

المواقع الالكترونية

<http://www.drabid.net/econmetriclec1.htm>

<http://etudiantdz.net/vb/t19097.html>

قائمة الملاحق

الملاحق

ملحق 01: نتائج تقدير معاملات الأجل المصغر:

القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(BC)				
Selected Model: ARDL(2, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 06/21/21 Time: 15:54				
Sample: 2002 2020				
Included observations: 17				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.390492	1.138479	1.221359	0.2436
BC(-1)*	-0.382335	0.224161	-1.705625	0.1118
EXC**	-0.007946	0.007899	-1.005885	0.3328
D(BC(-1))	0.303393	0.262543	1.155592	0.2686
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXC	-0.020783	0.014753	-1.408671	0.1824
C	3.636847	1.654337	2.198371	0.0466
EC = BC - (-0.0208*EXC + 3.6368)				

مخرجات 12 Eviews

الملاحق

ملحق 02: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(BC) Selected Model: ARDL(2, 0) Case 2: Restricted Constant and No Trend Date: 06/21/21 Time: 16:07 Sample: 2002 2020 Included observations: 17				
ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BC(-1))	0.303393	0.238354	1.272869	0.2254
CointEq(-1)*	-0.382335	0.193835	-1.972471	0.0702
R-squared	0.197541	Mean dependent var	-0.068824	
Adjusted R-squared	0.144043	S.D. dependent var	0.434107	
S.E. of regression	0.401626	Akaike info criterion	1.123542	
Sum squared resid	2.419556	Schwarz criterion	1.221567	
Log likelihood	-7.550108	Hannan-Quinn criter.	1.133286	
Durbin-Watson stat	1.873857			

المصدر: مخرجات Eviews 12

الملاحق

الملحق رقم 03: اختبارات استقرارية السلسلة BC

<p>Null Hypothesis: BC has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>	<p>Null Hypothesis: BC has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>	<p>Null Hypothesis: BC has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>																																													
<p>Adj. t-Stat Prob.*</p>	<p>Adj. t-Stat Prob.*</p>	<p>Adj. t-Stat Prob.*</p>																																													
<p>Phillips-Perron test statistic Test critical values: 1% level -2.627328 5% level -4.571559 10% level -3.296909</p>	<p>Phillips-Perron test statistic Test critical values: 1% level -0.804438 5% level -2.699769 10% level -1.961409</p>	<p>Phillips-Perron test statistic Test critical values: 1% level -1.254997 5% level -3.857396 10% level -2.605551</p>																																													
<p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18</p>	<p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18</p>	<p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18</p>																																													
<p>Residual variance (no correction) 0.122567 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.097728</p>	<p>Residual variance (no correction) 0.179078 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.180798</p>	<p>Residual variance (no correction) 0.170787 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.201929</p>																																													
<p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(BC) Method: Least Squares Date: 06/21/21 Time: 17:19 Sample (adjusted): 2003 2020 Included observations: 18 after adjustments</p>	<p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(BC) Method: Least Squares Date: 06/21/21 Time: 17:19 Sample (adjusted): 2003 2020 Included observations: 18 after adjustments</p>	<p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(BC) Method: Least Squares Date: 06/21/21 Time: 17:19 Sample (adjusted): 2003 2020 Included observations: 18 after adjustments</p>																																													
<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>BC(-1)</td> <td>-0.524312</td> <td>0.196175</td> <td>-2.672679</td> <td>0.0174</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>1.357865</td> <td>0.516796</td> <td>2.627471</td> <td>0.0190</td> </tr> <tr> <td>@TREND("2002")</td> <td>-0.063360</td> <td>0.026062</td> <td>-2.429244</td> <td>0.0282</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	BC(-1)	-0.524312	0.196175	-2.672679	0.0174	C	1.357865	0.516796	2.627471	0.0190	@TREND("2002")	-0.063360	0.026062	-2.429244	0.0282	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>BC(-1)</td> <td>-0.049577</td> <td>0.061731</td> <td>-0.803106</td> <td>0.4330</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	BC(-1)	-0.049577	0.061731	-0.803106	0.4330	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>BC(-1)</td> <td>-0.169684</td> <td>0.148781</td> <td>-1.132885</td> <td>0.2740</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>0.219473</td> <td>0.249028</td> <td>0.881316</td> <td>0.3912</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	BC(-1)	-0.169684	0.148781	-1.132885	0.2740	C	0.219473	0.249028	0.881316	0.3912
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
BC(-1)	-0.524312	0.196175	-2.672679	0.0174																																											
C	1.357865	0.516796	2.627471	0.0190																																											
@TREND("2002")	-0.063360	0.026062	-2.429244	0.0282																																											
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
BC(-1)	-0.049577	0.061731	-0.803106	0.4330																																											
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
BC(-1)	-0.169684	0.148781	-1.132885	0.2740																																											
C	0.219473	0.249028	0.881316	0.3912																																											
<p>R-squared 0.335631 Mean dependent var -0.037222 Adjusted R-squared 0.247948 S.D. dependent var 0.441972 S.E. of regression 0.383511 Akaike info criterion 1.072116 Sum squared resid 2.206212 Schwarz criterion 1.220511 Log likelihood -6.649041 Hannan-Quinn criter. 1.092577 F-statistic 3.789901 Durbin-Watson stat 1.554797 Prob(F-statistic) 0.046566</p>	<p>R-squared 0.029318 Mean dependent var -0.037222 Adjusted R-squared 0.029318 S.D. dependent var 0.441972 S.E. of regression 0.435445 Akaike info criterion 1.229054 Sum squared resid 3.223404 Schwarz criterion 1.278520 Log likelihood -10.06149 Hannan-Quinn criter. 1.235875 Durbin-Watson stat 1.660221</p>	<p>R-squared 0.074258 Mean dependent var -0.037222 Adjusted R-squared 0.016389 S.D. dependent var 0.441972 S.E. of regression 0.438333 Akaike info criterion 1.292762 Sum squared resid 3.074169 Schwarz criterion 1.391692 Log likelihood -9.634860 Hannan-Quinn criter. 1.306403 F-statistic 1.283427 Durbin-Watson stat 1.539550 Prob(F-statistic) 0.273954</p>																																													
<p>Null Hypothesis: D(BC) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>	<p>Null Hypothesis: D(BC) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>	<p>Null Hypothesis: D(BC) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>																																													
<p>Adj. t-Stat Prob.*</p>	<p>Adj. t-Stat Prob.*</p>	<p>Adj. t-Stat Prob.*</p>																																													
<p>Phillips-Perron test statistic Test critical values: 1% level -3.717885 5% level -4.616209 10% level -3.710482</p>	<p>Phillips-Perron test statistic Test critical values: 1% level -3.796911 5% level -2.708004 10% level -1.962813</p>	<p>Phillips-Perron test statistic Test critical values: 1% level -4.037170 5% level -3.867551 10% level -2.666593</p>																																													
<p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17</p>	<p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17</p>	<p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17</p>																																													
<p>Residual variance (no correction) 0.175112 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.060529</p>	<p>Residual variance (no correction) 0.179243 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.094286</p>	<p>Residual variance (no correction) 0.175113 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.060388</p>																																													
<p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(BC,2) Method: Least Squares Date: 06/21/21 Time: 17:20 Sample (adjusted): 2004 2020 Included observations: 17 after adjustments</p>	<p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(BC,2) Method: Least Squares Date: 06/21/21 Time: 17:20 Sample (adjusted): 2004 2020 Included observations: 17 after adjustments</p>	<p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(BC,2) Method: Least Squares Date: 06/21/21 Time: 17:20 Sample (adjusted): 2004 2020 Included observations: 17 after adjustments</p>																																													
<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>D(BC(-1))</td> <td>-0.893024</td> <td>0.256558</td> <td>-3.480782</td> <td>0.0037</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>-0.062356</td> <td>0.255686</td> <td>-0.243884</td> <td>0.8109</td> </tr> <tr> <td>@TREND("2002")</td> <td>-0.000219</td> <td>0.023138</td> <td>-0.009450</td> <td>0.9928</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	D(BC(-1))	-0.893024	0.256558	-3.480782	0.0037	C	-0.062356	0.255686	-0.243884	0.8109	@TREND("2002")	-0.000219	0.023138	-0.009450	0.9928	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>D(BC(-1))</td> <td>-0.879513</td> <td>0.238588</td> <td>-3.695327</td> <td>0.0020</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	D(BC(-1))	-0.879513	0.238588	-3.695327	0.0020	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>D(BC(-1))</td> <td>-0.892629</td> <td>0.244553</td> <td>-3.650038</td> <td>0.0034</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>0.064529</td> <td>0.106489</td> <td>-0.594794</td> <td>0.5608</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	D(BC(-1))	-0.892629	0.244553	-3.650038	0.0034	C	0.064529	0.106489	-0.594794	0.5608
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
D(BC(-1))	-0.893024	0.256558	-3.480782	0.0037																																											
C	-0.062356	0.255686	-0.243884	0.8109																																											
@TREND("2002")	-0.000219	0.023138	-0.009450	0.9928																																											
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
D(BC(-1))	-0.879513	0.238588	-3.695327	0.0020																																											
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
D(BC(-1))	-0.892629	0.244553	-3.650038	0.0034																																											
C	0.064529	0.106489	-0.594794	0.5608																																											
<p>R-squared 0.470394 Mean dependent var -0.028824 Adjusted R-squared 0.394736 S.D. dependent var 0.592715 S.E. of regression 0.461124 Akaike info criterion 1.448468 Sum squared resid 2.976901 Schwarz criterion 1.595525 Log likelihood -9.312146 Hannan-Quinn criter. 1.463104 F-statistic 6.217380 Durbin-Watson stat 1.837181 Prob(F-statistic) 0.011686</p>	<p>R-squared 0.457900 Mean dependent var -0.028824 Adjusted R-squared 0.457900 S.D. dependent var 0.592715 S.E. of regression 0.436401 Akaike info criterion 1.236512 Sum squared resid 3.047132 Schwarz criterion 1.285524 Log likelihood -9.510348 Hannan-Quinn criter. 1.241383 Durbin-Watson stat 1.813002</p>	<p>R-squared 0.470391 Mean dependent var -0.028824 Adjusted R-squared 0.435984 S.D. dependent var 0.592715 S.E. of regression 0.445490 Akaike info criterion 1.306847 Sum squared resid 2.976900 Schwarz criterion 1.428872 Log likelihood -9.312200 Hannan-Quinn criter. 1.340591 F-statistic 13.32278 Durbin-Watson stat 1.837960 Prob(F-statistic) 0.002370</p>																																													

المصدر: مخرجات Eviews 12

الملحق رقم 04: اختبارات استقرار السلسلة ExC

Null Hypothesis: EXC has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel	Null Hypothesis: EXC has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel	Null Hypothesis: EXC has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel
Adj. t-Stat	Adj. t-Stat	Adj. t-Stat
Prob.*	Prob.*	Prob.*
Phillips-Perron test statistic: 0.181034 Test critical values: 1% level -4.571559 5% level -3.690814 10% level -3.286909	Phillips-Perron test statistic: 3.475210 Test critical values: 1% level -2.899769 5% level -1.961409 10% level -1.606610	Phillips-Perron test statistic: 1.033462 Test critical values: 1% level -3.857356 5% level -3.040391 10% level -2.660551
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18	*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18	*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18
Residual variance (no correction) 46.50338 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 35.08490	Residual variance (no correction) 50.14168 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 34.89962	Residual variance (no correction) 48.98069 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 48.98069
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(EXC) Method: Least Squares Date: 06/21/21 Time: 17:18 Sample (adjusted): 2003 2020 Included observations: 18 after adjustments	Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(EXC) Method: Least Squares Date: 06/21/21 Time: 17:18 Sample (adjusted): 2003 2020 Included observations: 18 after adjustments	Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(EXC) Method: Least Squares Date: 06/21/21 Time: 17:17 Sample (adjusted): 2003 2020 Included observations: 18 after adjustments
Variable Coefficient Std. Error t-Statistic Prob.	Variable Coefficient Std. Error t-Statistic Prob.	Variable Coefficient Std. Error t-Statistic Prob.
EXC(-1) -0.141836 0.306981 -0.462035 0.6507 C 11.38880 23.73355 0.479861 0.6382 (@TREND("2002")) 0.838822 0.938485 0.893910 0.3855	EXC(-1) 0.046857 0.016408 2.855668 0.0109	EXC(-1) 0.114006 0.110313 1.033482 0.3167 C -7.110460 11.54612 -0.615831 0.5467
R-squared 0.109990 Mean dependent var 4.684444 Adjusted R-squared -0.008678 S.D. dependent var 7.438008 S.E. of regression 7.470211 Akaike info criterion 7.010735 Sum squared resid 837.0608 Schwarz criterion 7.159131 Log likelihood -60.09662 Hannan-Quinn criter. 7.031197 F-statistic 0.926874 Durbin-Watson stat 1.948157 Prob(F-statistic) 0.417312	R-squared 0.040358 Mean dependent var 4.684444 Adjusted R-squared 0.040358 S.D. dependent var 7.438008 S.E. of regression 7.286370 Akaike info criterion 6.863841 Sum squared resid 902.5502 Schwarz criterion 6.913306 Log likelihood -60.77457 Hannan-Quinn criter. 6.870661 Durbin-Watson stat 2.092570	R-squared 0.002578 Mean dependent var 4.684444 Adjusted R-squared 0.000989 S.D. dependent var 7.438008 S.E. of regression 7.423158 Akaike info criterion 6.951525 Sum squared resid 891.6524 Schwarz criterion 7.050456 Log likelihood -60.56373 Hannan-Quinn criter. 6.965167 F-statistic 1.068086 Durbin-Watson stat 2.248898 Prob(F-statistic) 0.316748
Null Hypothesis: D(EXC) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel	Null Hypothesis: D(EXC) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel	Null Hypothesis: D(EXC) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel
Adj. t-Stat	Adj. t-Stat	Adj. t-Stat
Prob.*	Prob.*	Prob.*
Phillips-Perron test statistic: -3.242896 Test critical values: 1% level -2.708094 5% level -1.962813 10% level -1.605129	Phillips-Perron test statistic: -5.270101 Test critical values: 1% level -4.618209 5% level -3.710482 10% level -3.297799	Phillips-Perron test statistic: -4.767794 Test critical values: 1% level -3.886751 5% level -3.052169 10% level -2.666580
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17	*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17	*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17
Residual variance (no correction) 69.89538 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 87.42752	Residual variance (no correction) 32.68936 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 31.14651	Residual variance (no correction) 44.59960 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 62.93518
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(EXC,2) Method: Least Squares Date: 06/21/21 Time: 17:19 Sample (adjusted): 2004 2020 Included observations: 17 after adjustments	Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(EXC,2) Method: Least Squares Date: 06/21/21 Time: 17:18 Sample (adjusted): 2004 2020 Included observations: 17 after adjustments	Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(EXC,2) Method: Least Squares Date: 06/21/21 Time: 17:18 Sample (adjusted): 2004 2020 Included observations: 17 after adjustments
Variable Coefficient Std. Error t-Statistic Prob.	Variable Coefficient Std. Error t-Statistic Prob.	Variable Coefficient Std. Error t-Statistic Prob.
D(EXC(-1)) -0.985336 0.336099 -2.931679 0.0098 (@TREND("2002")) 0.705096 0.312196 2.258504 0.0404	D(EXC(-1)) -1.548075 0.294784 -5.251551 0.0001 C -0.925556 3.582503 -0.258355 0.7999 (@TREND("2002")) 0.705096 0.312196 2.258504 0.0404	D(EXC(-1)) -1.519740 0.332347 -4.572755 0.0004 C 6.028263 2.066750 2.916784 0.0106
R-squared 0.345375 Mean dependent var 0.818235 Adjusted R-squared 0.345375 S.D. dependent var 10.65105 S.E. of regression 8.617647 Akaike info criterion 7.202524 Sum squared resid 1188.222 Schwarz criterion 7.251536 Log likelihood -60.22145 Hannan-Quinn criter. 7.207396 Durbin-Watson stat 1.476314	R-squared 0.893839 Mean dependent var 0.818235 Adjusted R-squared 0.850101 S.D. dependent var 10.65105 S.E. of regression 6.300306 Akaike info criterion 6.677968 Sum squared resid 555.7192 Schwarz criterion 6.824906 Log likelihood -53.76188 Hannan-Quinn criter. 6.692484 F-statistic 15.86376 Durbin-Watson stat 1.740633 Prob(F-statistic) 0.000252	R-squared 0.582290 Mean dependent var 0.818235 Adjusted R-squared 0.554443 S.D. dependent var 10.65105 S.E. of regression 7.109586 Akaike info criterion 6.870896 Sum squared resid 758.1931 Schwarz criterion 6.968921 Log likelihood -56.40262 Hannan-Quinn criter. 6.880640 F-statistic 20.91009 Durbin-Watson stat 1.326569 Prob(F-statistic) 0.000366

المصدر: مخرجات Eviews 12